



جزء من

59341

## الامالى

للامام الهمام الفقيه الكبير محمد بن الحسن ابى عبد الله الشيبانى  
صاحب الامام ابى حنيفة الاعظم رضى الله عنهما  
المتوفى سنة سبع وثمانين ومائة  
من الهجرة النبوية

الامالى

طبع هذا الجزء اللطيف  
في مطبعة دائرة المعارف العثمانية بعاصمة  
الدولة الآصفية حيدرآباد الدكن  
ابقاها الله الى آخر الزمان

سنة ١٣٦٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وما توفيقى الا بالله

### مسئلت

في الرجل يكون له على الرجل المال فيأخذه منه قضا .  
قال قال محمد بن الحسن وإذا كان للرجل على الرجل مال الف درهم  
وأخذ مثله في الجوده غصبا فقد صارت قصا حين أخذها قاصه بها ولم يقاصه .  
وكذلك لو أقرضه الف درهم كانت قصا صا بالمال الذي عليه قاصه  
اولم يقاصه .

ولو أنه دفع اليه الف درهم مضاربة او ودعة مثله في الجوده  
والصرف لم تكن قصا صا الا ان يشهد الذي أخذها انه أخذها قصا صا بحقه وانه  
قد جعلها قصا صا بحقه . فان قال ذلك والاف في يديه او قريبا منه حيث يقدر  
على قبضها فقد صارت قصا صا بحقه .

وان كانت حين دعت اليه وضعها في بيته ثم اشهد بغير محضره منها  
انه قد جعلها قصا صا بحقه لم تكن قصا صا حتى يرجع اليها فيقبضها او تكون حيث  
يقدر على قبضها .

ولو أنه أخذ منه الف درهم فهلك في يده فقال صا حب الألف  
أعطيتكم قضا بحقك وقال اقبض اخذتها منك ودعة او مضاربة كان القول  
قول الأنواع المضايح ولم يعد مع يمينه بالله على ذلك .

ولو قال



قول رب  
المال مع يمينه

ولو قال صاحب الألف اخذتها مني غصبا فصارت قصاصا بحقك، وقال القابض اخذتها منك وديعة او مضاربة او قبضتها منك وديعة او مضاربة فصاعت كان القول قول رب المال مع يمينه بالله على ما ادعاه من الغصب ثم تكون قصاصا بما عليه من الدين .

ولو لم يقل القابض للمالك اخذتها منك وديعة ولا مضاربة ولم يقل قبضتها منك ولكنه قال دفعتها الى او اعطيتها مضاربة او وديعة فصاعت مني وقال صاحب المال اخذتها مني غصبا فصارت قصاصا بحقك كان القول قول القابض مع يمينه؛ ولا يشبه قول القابض اخذتها وقبضتها منك قوله اعطيتني ودفعت الى لأنه اذا قال اخذت او قبضت نسب الفعل في ذلك الى نفسه فهو ضامن لما قبض حتى تأتى البيينة على ما ادعاه، واذا قال اعطيتني ودفعت الى نسب الأمر الى المعطى فلا ضمان عليه فاذا لم يكن عليه ضمان لم يكن المال قصاصا بحقه . ولو أن الذى اعطاه المال وديعة او مضاربة او كان غصبه اياه غصبا والمال الآخر اجود من الدين او دونه في الصرف لم يكن شيء من ذلك قصا فاذا شهد (١) الذى قبضه انه قد جعل ذلك قصاصا فان كان دونه كان قصاصا رضى بذلك الغريم أو لم يرض ، وان كان المال الذى قبض اجود لم يكن قصاصا ابدا بالدين الا ان يرضى بذلك الغريم او يجعله قصاصا فيكون قصاصا بما عليه من الدين وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف وقواتنا .

ولو أن رجلا غصب رجلا الف درهم أو أودعه الف درهم او انه دفع اليه الف درهم مضاربة او اقر أنه قضاء الف درهم من الف درهم كانت له عليه ، ثم قال بعد ما قطع الكلام هي هذه الألف الدرهم اتى في يدي فنظر في الألف الدرهم اتى في يده فاذا هي نهرجة اوزيوف الا انها فضة فجحد الذى قبض منه المال فقال كات دراهم جيادا، فاقول قول القابض للدراهم مع يمينه بالله انها هذه بعينها وانوصل في هذا واتقطع سواء ان وصل فقال هي هذه او قطع كلامه بعد إقراره بها .



ولو كانت الدراهم ستوة اورصاها فان وصل فقال اعطيتني الف درهم وديعة او مضاربة او قضا من حتى ستوة اورصاها او غصبتك الف درهم ستوة اورصاها وهي هذه الدراهم بعينها او لم تكن بعينها فاقول قوله مع يمينه .

وان قطع فقال اودعني الف درهم اودعتها الى مضاربة او قضيتها من حتى الذي عليك او غصبتكها، ثم قال بعد ما قطع كلامه هي هذه وهي ستوة اورصاها لم يصدق على ذلك ولزمته الف درهم جياذ .

فان قال بعد ذلك كانت زيوفا او نبهجة لم يصدق على ذلك لأن قوله اول مرة كانت ستوة اورصاها ينقض قوله هذا الثاني فالالف له لازمة دراها جياذ ، وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقولنا .

ولو أن رجلا قال اقرضني الف درهم زيوفا او نبهجة او ستوة

الناس اورصاها او قال اشتريت منك هذا العبد بألف درهم زيوفا او نبهجة لا يتبايعون او ستوة اورصاها وقال المقر له كانت دراها جياذ اقالقوله قول المقر له مع يمينه بالله على ذلك ان وصل ذلك باقراره او قطعه في قول أبي حنيفة لأن الناس لا يتقارضون ولا يتبايعون الا على الجياذ فاما الغصب والوديعة والقضاء فقد يكون على الجيد والردى ، فاما في قول أبي يوسف وقولنا فهو مصدق في القرض اذا وصل ولا يصدق اذا قطع لأنه اذا قطع فقد لزمه المال على الجودة فهو يريد أن يبرأ مما لزمه .

واما في البيع فقال ان قطع في ذلك كله لزمه المال دراها جياذ

وكذلك قولنا ، وان وصل كان اقول قوله في الزيوفا والنبهجة مع يمينه بالله ويتحالفان ويترادان البيع .

واما الستوة والرصاص فالقول فيها قول البائع مع يمينه بالله لقد باعه

المشتري

بالجياذ، قال لان المشتري اراد بذلك فساد البيع فلا يصدق على فسادنا لان جعلنا

يصدق على

البيع بالستوة والرصاص كما قال المشتري فذلك الثمن غير معروف ففسد بذلك

فساد البيع



البيع فقال ابو يوسف أجعله على الدراهم الجياد .

واما فى قولنا فاذا وصل المشتري صدق فى ذلك كله فان كانت

الدراهم التى اقربها زيوفا او نبهرجة وادعى البائع ان الدراهم كانت جيادا  
تحالفا وترادا البيع .

فان قال المشتري اشتريته بألف درهم ستوة اورصاص ووصل  
كلامه فالبيع فاسد ويحلف المشتري على ما ادعى البائع من الدراهم الجياد فان  
حلف انتقض البيع فيما بينهما وان نكل عن اليمين لزمه البيع على ما قال البائع  
من الثمن لأن المشتري لم يقرب بيع قط الا يباعا فاسدا ولا يكون بيعه جائزا ابدا  
ألا ترى انه لو قال اشتريته بخرا وخنزير او دراهم غير مساة او بطعام بغير عينه  
غير مسمى الكيل وادعى البائع من ذلك شيئا مسمى معروفا حالا ان القول  
قول المشتري مع يمينه على ما ادعى البائع - وكذلك اذا قال المشتري اشتريته  
بألف درهم ستوة اورصاص فهو لم يقرب غير ذلك فلا يلزمه الا ما اقربه .

واذا قال الرجل ان فلانا اودعه الف درهم اودفعها اليه بمضاربة  
او غصبها اياه غصبا او قضاها اياه من حق عليه او اقرضه اياه (١) قرضا او اشترى  
منه هذا العبد بألف درهم تنقص خمسين درهما واقربا قل من ذلك او اكثر  
من النقصان لم يصدق على شيء من ذلك فلزمته الف درهم وزن سبعة على نقد  
البلد الذى اقرفيه ، فان كان وزن البلد الذى اقرفيه على غير وزن سبعة لزمه  
وزن البلد الذى اقرفيه على ما اقربه ، ولو وصل فقال ذلك كله ينقص مائة  
درهم او خمسين أو أقل أو اكثر الا انه وصل ذلك كله بكلامه واقراه كان  
القول قوله فى جميع ما قال مع يمينه ويتحالفان فى البيع ويترادان ، وهذا  
كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

ولو أن رجلا قال لرجل لك على ألف درهم من ثمن عبد لم أقبضه  
منك فقال البائع قد قبضت منى فان ابا حنيفة قال فى ذلك القول قول البائع  
مع يمينه وهذا اقرار من المشتري بأنه قد قبض العبد وصل الكلام أو قطعه .



واما في قول ابي يوسف وقولنا فاذا وصل الكلام فاقول قول المشتري في ذلك مع يمينه ولا يصدق البائع انه قد قبض العبد الا بالينة ، وان قطع الكلام فقال لك على الف درهم ، ثم قال بعد ما سكت هي من ثمن عبد لم اقبضه منك سئل البائع اهي لك من ثمن عبد كما قال ؟ فان قال البائع نعم هي الا وصل و من ثمن عبد الا اني قد دفعته اليه كان القول قول المشتري في ذلك مع يمينه القطع سواء وكان الا وصل والقطع في هذا سواء ، وان قال المقر له بالمال لم يكن ذلك من ثمن عبد ولكنه كان قرضا او غصبا فاقول قوله على ما ادعى المشتري من البيع .

وقال ابو حنيفة لو ان المشتري قال لك على الف درهم هي ثمن هذا العبد الذي في يدك فوصل الكلام فقال البائع لي عليك الف درهم من ثمن عبد قد قبضته غير هذا او من ثمن جارية او قرض اقرضتك او غصب غصبتيه كان القول في ذلك قول المشتري مع يمينه على ما ادعى المقر له من ذلك ، وقال لا يشبه قوله من ثمن عبد لم اقبضه قوله ثمن هذا العبد الذي في يدك .

واما في قول ابي يوسف فهو سواء ان وصل وهو على ما وصفت لك في الأمر الأول .

## مسئلة في الدعوى

### الدار المشاعة

قال محمد بن الحسن واذا كانت الدار في يد رجلين مشاعة غير مقسومة ليست في يد واحد منهما بعينه دون صاحبه فأتاها رجل فادعى نصف الدار مشاعة غير مقسومة وصدقه احدهما بما ادعى وكذبه الآخر ولم يدع المصدق لنفسه شيئا فالدار يكون نصفها غير مقسوم للذي انكر والنصف الباقي الذي في يدي المقر يقسم بين المقر والمقر له على ثلاثة اسهم سهمان منها للمقر له وسهم للمقر لأن المقر زعم ان المقر له نصف الدار مشاعا غير مقسوم وما بقى حين لم يقر فيه المقر بشيء فهو بينه وبين صاحبه نصفين فلما جحد ذلك صاحبه قسم ما في يد المقر يضرب فيه



فيه المقر له بنصف الدار الذى اقر له ويضرب فيه المقر (١) بربع الدار الذى بقى  
فى يده بعد النصف الذى اقر به فيقتسمان النصف الذى فى يد المقر على ثلاثة اسهم  
سهمان من ذلك للمقر له وسهم للمقر .

ولولم يكن الا قرار على هذا ولكن المقر قال المقر له هذه الدار بينى  
وبينك نصفين او قال نصفها لى ونصفها لك او قال نصفها لك ونصفها لى وقال  
المقر له لى نصف الدار كلها ولك الربع ولصاحبك الربع او قال لى الدار كلها اخذ  
من المقر نصف ما فى يده ولم يأخذ منه اكثر من ذلك ، ولا يشبه قوله لك  
نصف الدار ثم سكت لم يزد على ذلك قوله لك نصفها لى ونصفها لأنه اذا قال لك  
نصفها لى نصفها فكأنه قال هى بينى وبينك نصفين فلم يقر له بشيء الا وقد زعم  
ان له مثله فما كان فى يده من شيء فهو بينهما نصفان ، ألا ترى ان الذين الدار فى  
ايديهما او قال له جميعا نصف الدار لم يزد على ذلك شيئا اخذ منها نصف  
الدار جميعا ، ولو قال له كل واحد منها الدار بينى وبينك نصفين او لى نصفها  
ولك نصفها او قل لك نصفها لى نصفها وادعى المقر له جميع الدار أن له ثلث  
الدار مما فى ايديهما جميعا ولكل واحد منها ثلث الدار لأن كل واحد منها  
لم يقر بنصف الدار الا وقد ادعى لنفسه مثل ما اقر به فقد اقر كل واحد منها ان له  
نصف الدار فى يده وفى يد صاحبه فأقر جميعا ان للمقر له نصف الدار مما فى ايديهما  
جميعا ، فأقر كل واحد منها ان له ربع الدار مما فى يده بجميع ما ادعى وذلك  
نصف الدار مما فى يده فيضرب مع كل واحد منها فيما بقى فى يده بربع الدار  
ويضرب المقر فيما فى يده بجميع ما ادعى وذلك نصف الدار فيقسم ما فى يد كل  
واحد منها على الربع والنصف على ثلاثة اسهم سهمان من ذلك للمقر وسهم  
للمقر له فيصير للمقر له ثلث الدار ولكل واحد من المقرين ثلث الدار فاذا ضمنت  
ما صار للمقر له الى نصيب كل واحد منها على حدة صار ذلك الثلثين بينهما نصفين

(١) كان فى الاصل « المقر له بنصف الدار » ثم ضرب الكاتب على قوله بنصف  
الدار « ونسى ان يضرب على « له » والمعنى ظاهر ح .



فصار له مع كل واحد منها نصف ماله ولصاحبه كما اقر له صاحبه .  
ولولم يكن الا قرار هكذا على هذا الوجه ولكن احدهما قال الدار بينى  
وبينك لك ثلثها ولى ثلثاها وقال الآخر مثل ذلك فادعى المقر له الدار كلها فان  
للمقر له خمس الدار مما فى ايديهما جميعا ولكل واحد من المقرين خمسا الدار فاذا  
ضممت الخمس الذى صار للمقر له الى احد نصيبى المقرين صار ذلك كله ثلاثة اخماس  
الدار ، الثلث من ذلك للمقر له والثلثان من ذلك للمقرين على ما اقر به لأنهما اقرا  
أن له الثلث ولكل واحد منها الثلثان .

ولو كانا اقرا أن له ثلث الدار ولم يذكر اما لأتقسهما من ذلك اخذ  
منهما الثلث كاملا من جميع الدار من كل واحد منها السدس وكان مابقى  
بينهما نصفان فهذا يدل على فرق ما بين الوجهين الأولين .

ولو أن دارا فى يدى رجلين او عبدا او ثوبا فادعاه رجل فأقر أحدهما  
انه بينه وبين المدعى نصفان وأقر الآخر أنه بينه وبين المدعى الثلث وله  
الثلثان فان الذى اقر للمدعى بالثلث يأخذ منه المدعى خمس ما فى يده فيضمه  
الى نصيب المقر بالنصف فيقتسمان ما فى ايديهما جميعا من ذلك نصفين .

ولو لم يقر ابهذا ولكن احدهما قال لك ثلاثة ارباع الدار ولى ربعها ،  
وقال الآخر لك خمسة اسداس الدار ولى سدسها وادعى المقر له الدار كلها  
اخذ من المقر بالارباع ثلاثة اخماس ما فى يده فضم ذلك الى ما فى يد المقر الذى  
اقر بخمسة اسداس الدار فاقسما ذلك على ستة اسهم سهم من ذلك للمقر وخمسة اسهم  
من ذلك للمقر له لأن المقر بالارباع الثلاثة اقر أن للمقر له ثلاثة ارباع الدار نصف  
ذلك مما فى يده ونصفها مما فى يد صاحبه فصداه صاحبه بما اقر به للمقر له وزاد مع  
ذلك نصف سدس فصارت الارباع الثلاثة مما فى ايديهما نصفين فيضرب المقر  
له بنصف الثلاثة الارباع فيما فى يد المقر بها وذلك ثلاثة اثمان ويضرب الذى  
اقر بها بربع الدار فيمابقى فى يده وذلك ثمان فيقتسمان ما فى يد المقر بالارباع  
الثلاثة على خمسة اسهم ، للمقر له من ذلك ثلاثة اسهم يجمعها الى ما فى يد المقر  
بالاسداس



بالاسداس الخمسة فيقتسمان ذلك كله على ستة اسهم فتقسم الدار على ثلاثين سهما فنصفها وهي خمسة عشر سهما في يد الذي اقر بالارباع الثلاثة يقسم على خمسة اسهم يكون له من ذلك ستة اسهم ويكون للمقر له من ذلك تسعة اسهم فيضمها الى النصف الذي في يد الذي اقر بالاسداس الخمسة فيصير ذلك اربعة وعشرين سهما بينهما على ستة اسهم .

ولو كان العبد او الدار او الثوب في ايدي ثلاثة نفر فادعى ذلك رجل انه له فآقر احدهم ان للدهى الثلث وله الثلثان واقر الآخر أنها بينه وبين المدعى نصفان وأقر الثالث انها بينه وبين المدعى له الثلث وللدهى الثلثان فان المدعى يأخذ من الذى اقر له بالثلث سبع مائى يده فيجمعه الى مائى ايدي الباقيين يجمع الى كل مائى يد كل واحد منهما نصف السبع ثم يقسم نصف السبع الذى جمع الى مائى يد الذى اقر له بالنصف مع مائى يده وهو الثلث على ثلاثة للمقر له سهم وللمقر سهمان، ينضم ما يأخذ من المقر له بالنصف الى نصف سبع (١) ما كان في يد المقر بالثلث الى مائى يد المقر (بالثلث فيأخذه المقر - ٢) له بالثلثين فيقتسمان ذلك كله على ثلاثة اسهم للمقر له سهمان وللمقر سهم لأن الذى اقر بالثلث قد صدقه فذلك (٣) الذى اقر له بالنصف والذى اقر له بالثلثين فذلك الثلث في ايديهم جميعا اثلاثا في يد كل واحد منهم التسع فيضرب المقر له بالثلث فيما في يده بالثلثين اللذين زعم انهما له والثلثان ستة اتساع (٤) فيقتسمان مائى يده على تسع وعلى ستة اتساع فهذه سبعة اسهم فيأخذ سبع مائى يده ، والذى اقر له بالنصف انه اقر له بالنصف فيما في يده وايدي اصحابه فلا بد من ان يدخل فيما اخذ من صاحب الثلث فيجمع السبع الى ما (هـ) في يد الذى اقر له بالثلث الى مائى يديهما جميعا فيجمع نصف ذلك السبع الى مائى يد الذى اقر له بالنصف وقد اقر له جميعا بالنصف وزاده الذى اقر له

(١) الاصل « تسع » كذا - ح (٢) كذا في الاصل (٣) كذا ولعله « بذلك »

(٤) الاصل « اسباع » كذا - ح (هـ) كذا وهو غير مستقيم ويمكن تصحيح

العبارة بان يكون بدل « الى ما » « الذى اخذه ما » - ح



بالثلاثين سد سا فيضرب فيما في يد الذى اقر له بالنصف في (١) نصف السبع لذى جمعه الى ما في يده برربع ويضرب الذى اقر له بالنصف فيقتسمان ذلك على ثلاثة اسهم سهم للمقر له وسهمان للمقر، ثم يجمع المقر له ما اخذ من ذلك ومن نصف السبع الذى اخذ من المقر بالثلث الى ما في يد الذى اقر له بثلثين فيقسم ذلك كله على ثلاثة اسهم للمقر سهم وللقر له سهمان .

ولولم يكن اقرارهم على هذا ولكن احدهم اقر له بثالث الدار ولم يدع لنفسه شيئاً واقر الآخر بالنصف ولم يدع لنفسه شيئاً واقر له الآخر بثلثين ولم يدع لنفسه شيئاً فانه يأخذ ثلث ما في يد الذى اقر له بالثلث وذلك التسع من جميع الدار فيضم ذلك الى الثلثين اللذين في ايدي الآخرين فيصير نصف التسع مضموماً الى الثلث الذى في يد الذى اقر بالنصف فقد زعم الذى اقر بالنصف ان له السدس وان للذى اقر له بالنصف النصف فيقسم ذلك وهو الثلث الذى في يد الذى اقر له بالنصف ونصف التسع المضموم اليه على خمسة اسهم فيأخذ المقر له بالنصف ثلاثة اقسام ذلك كله فيجمعه الى الثلث الذى في يد الذى اقر له بثلثين فيقسم ذلك كله على سبعة اسهم ستة اسباع ذلك للمقر له بثلثين والسبع للذى اقر به .

## مسئلة للؤلؤى من رواية الكيسانى

ولو أن رجلاً تزوج ثلاثاً في عقد واثنين في عقدة ثم مات ولم يدخل بشيء منهن ولم يدر أيهما اول فانه اكثر ما يكون لمن من المهور ثلاثة مهور واقل ما يكون لمن مهران فلهن مهران ونصف والثلاث قد يكن (٢) اولاً فلهن ثلاثة مهور او يكن آخراً فلا شيء لمن فلهن مهور ونصف، وللأثنين مهران ان كن اولاً فلهن مهران وان كن آخراً فلا شيء لهما فلها مهور .

العقد على  
اكثر من  
اربع

واو قال الرجل آخر نسائي طالق ثم مات ولم يبين والمسئلة على حالها

فان اكثر ما يكون لمن مهران ونصف واقل ما يكون مهور ونصف فلهن مهران

(١) كأن « في » بمعنى مع - كما مر - ح (٢) الاصل « ذكر » كذا ح والثلث

وللثلاث مهر ورابع لأنهن ان كن اولا فلهن مهران ونصف وإن كن (١) آخر  
فلا شيء لمن فلهن مهر ورابع، وللثنتين ثلاثة ارباع مهر لأنهن ان كن اولا  
فلهن مهر ونصف وإن كن آخر فلا شيء لمن، والميراث فيما بينهما بالسوية للثلاث  
نصفه وللثنتين نصفه .

57341

وإن كان زوج ثلاثا في عقدة واثنين في عقدتين ثم قال آخر نسائي  
طالق ولا يدري أيهن اولا ثم مات وله اثنتان (٢) فإن لمن مهر (٣) ونصفا لأن أكثر  
ما يكون لمن ثلاثة مهور ونصف وأقل ما يكون لمن مهر ونصف فلهن مهران  
ونصف للثلاث من ذلك عشرة اثمان ونصف وللثنتين تسعة اثمان ونصف من  
قبل ان الثلاث ان كن اولا فلهن ثلاثة ارباع ثلاثة مهور ونصف وذلك احد  
وعشرون ثمنا وإن كن آخر فلا شيء لمن فلهن نصف ذلك وهو عشرة اثمان  
ونصف وللواحدة من الاثنتين سبعة (٤) اثمان وهو ربع ثلاثة مهور ونصف فلهن  
في حال مهر ونصف ان تكونا اولا وفي حال لا تكونا (٢) جميعا اولا فقسما الخمسة  
الاثمان الفاضلة على السبعة فصار للثنتين نصفه وهو ثمان ونصف فذلك تسعة  
اثمان ونصف .

واما الميراث فللثلاث ثلاثة اثمان الميراث وللثنتين خمسة اثمان الميراث اذا  
لأن ثمنين من الميراث لو واحدة من الاثنتين بكل حال فيبقى ستة اثمان ففي حال  
تكون الستة لها وفي حال لا تكون لها الا الثمان فلها خمسة واثلاث في حال  
تكون لمن ستة اثمان وفي حال لا يكون لمن شيء فلهن ثلاثة اثمان الميراث .

من اربع  
ع  
١٣٥٩  
ب

### املى في المراجعة

حدثنا محمد بن الحسن قال إذا اشترى الرجل جارية بعبد وتقابضا ثم  
ان الذى اشترى الجارية باعها من الذى باعها منه بربح عشرة دراهم او بربح  
دينار كان البيع اثناني جائزا وكان ثمن الجارية العلام والذى زاده على العلام ان  
كان ذلك عشرة دراهم او دينار .

(١) الاصل « كان » كذا - ح (٢) كذا (٣) الظاهر « مهري » (٤) الاصل  
« تسعة » كذا - ح



ولولم يكن البيع الثانى على ذلك ولكنه باعه البيع الثانى بربح العشرة  
احد عشر او بربح العشرة خمسة عشر كان البيع الثانى باطلا لأن رأس المال  
الاول كان عبدا فانما اشترط عليه الربح من صنف رأس المال وذلك مجهول  
قيمتة فالبيع فيه باطل .

البيع

مواضعة

ولولم يبيعه مرابحة ولكنه باعه مواضعة فقال ابيعك هذه الجارية  
بوضيعة عشرة دراهم من رأس المال او بوضيعة دينار من رأس المال فتبايعا  
على ذلك فالبيع باطل لأنه اشترط الثمن العبد الا دينارا والعبد الا عشرة دراهم  
فالبيع فيه باطل لأنك اذا طرحت من العبد دينارا وعشرة دراهم لم يدر ما يبقى  
منه الا بالخرد والظن فلذلك فسد البيع .

ولولم يبيعه على هذا الوجه ولكنه باعه الجارية بوضيعة العشرة احد  
عشر او بوضيعة العشرة خمسة عشر كان البيع جائزا .

وان باعه بوضيعة العشرة احد عشر كان الثمن عشرة اجزاء من احد  
عشر جزءا من العبد وان باعه بوضيعة العشرة خمسة عشر كان ثمن الجارية ثلثي  
العبد لأن العبد يقسم على خمسة عشر سهما فما اصاب عشرة اسهم من ذلك فهو  
ثمن الجارية من العبد .

الاتزام في

البيع على

تقديت

المال

ولو أن رجلا اشترى جارية بألف درهم جياذ تقديت المال فباعها  
مرابحة فقال الذى اشتراها اشترى بها بألف درهم جياذ تقديت المال فقد  
بعثكها بربح مائة درهم فاشترى بها المشتري على ذلك والثن ألف درهم جياذ نقد  
بيت المال والمائة الدرهم غلة البلد التى يتبايعون بها ولا ينظر في هذا الى الثمن .

ولولم يكن قال له (١) بربح مائة درهم ولكنه قال له بربح العشرة  
احد عشر كان الثمن ألف درهم ومائة درهم كلها جياذ تقديت المال، ولا يشبه  
هذا قواه بربح مائة درهم لأنه اذا قال بربح العشرة احد عشر فالربح من  
صنف رأس المال ألا ترى ان الثمن لو كان حنطة او شعيرا او زيتا او سمنا او شيئا  
مما يكال او يوزن فباع الجارية بربح العشرة احد عشر كان البيع جائزا وكان

على المشتري مثل رأس المال الذى (١) اشترى به البائع الجارية وزيادة العشرة الاعتبار على احد عشر من ذلك الصنف طعاما ما كان زيتا او غيره . ولو كان باعه الجارية بربح رأس المال مائة درهم او بربح دينار كان الثمن هو الذى اشترى به البائع الجارية ومائة درهم فى البيوع نقد بلدهم ووزنهم وكذلك الدينار .

ولو قال اشتريتها منك بربح عشرة اقفزة حنطة او شعيرا او فرق زيتا او فرق سمنا لم يجز ذلك وكان البيع باطلا حتى يسمى فيقول عشرة اقفزة جيدة او ردية او وسط فيسمى ضربا منها وكذلك الشعير والزيت والسمن . ولو كان الثمن الأول بعض هذه الاصناف فباعه بربح العشرة احد عشر كان البيع جائزا وكان الربح من صنف رأس المال الأول فان كان رديا فكله ردى .

ولو ان رجلا اشترى جارية بسلام وتقابضا ثم ان الذى اشترى بيع التولية الجارية ولاها رجلا بالثمن او بربح مائة او بربح دينار كان البيع الثانى موقوفا فان اجازه الذى كان اشترى الغلام اول مرة جاز البيع للمشتري الثانى وكانت الجارية له ودفع الغلام والربح الذى (٢) باعها اياه فكان له وغرم الذى اشترى الجارية قيمة الغلام لمولاه الذى اجاز البيع يوم اجازه لأن الذى اشترى الجارية انما اشترىها بالغلام حين تولاه من صاحبها الذى اشترىها بالغلام وبالربح حين ربحه على رأس المال وما ربحه فاذا اجاز ذلك رب المال جاز وكانت قيمة الغلام لرب الغلام على الذى اشترى الجارية ، وان كان رب الغلام قال لا اجيز البيع بطل البيع فيما بين المشتري والبائع .

ولو ان رجلا اشترى من رجل صبرة من طعام فقال له البائع ابيعك هذه الصبرة بمائة درهم على انها اكثر من كرم من طعام فالبيع جائز ولا ينبغي للمشتري ان يصرف الطعام فى شيء حتى يكتب له فان اكتب له فوجده اكثر من كرم بقليل او كثير له قيمة فالبيع جائز لازم للمشتري ولا خيار له فيه ، فان وجده كرا أو اقل من ذلك فالبيع فاسد .



وان قال المشتري اخذته بجميع الثمن لم يكن له ذلك لأن البائع اشترط اكثر من كرفلا بد ان يكون لذلك الفضل الذى شرط به حصته من الثمن فى الحصة (١) مجهولة فالبيع فى ذلك فاسد ولو اشترى منه الصبرة على انها كراوا اكثر من ذلك فالبيع ايضا جائز فان كمال الصبرة فوجدها كراوا اكثر من ذلك فالبيع للمشتري لازم بجميع الثمن فان وجد الطعام اكثر من كرفالمشتري بالخيار ان شاء اخذه بحصته من الثمن وان شاء تركه .

فان اخذه قسم الثمن على الكرثم بطل من الثمن بقدر ما نقص من الكرثم ان كان عشرين فمشر وان كان ثلثا فثلثا ولا يشبه هذا الوجه الاول لأن هذا شرط فيه كراوا اكثر من كرفان وجد كذلك فهو له . وان وجد اقل من كرفهو بالخيار ان شاء اخذه بحصته من كرفوان شاء تركه .

وكذلك لو قال قد بعثك هذا الطعام على انه اقل من كرفاشتراه على ذلك فان وجد اقل من كرفبقليل او كثير له قيمة فالبيع جائز ولا خيار للمشتري فيه وان وجد كرافا ماوا اكثر من ذلك فالبيع فاسد لأنه شرط له انه اقل من كرفلا يدري كم اخذ منه .

ولو كان شرط له انه كراوا اقل منه فوجد كراوا اقل منه فالبيع جائز لازم للمشتري ولا خيار له فيه ، ولو وجد اكثر من كرفلزمه البيع فى كرفمنه خاصة ويكون الفضل للبائع كأنه باعه كرامنه ، وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقياسه وهو كله قولنا .

## املى فى البيوع والصرف

قال محمد بن الحسن اذا اشترى الرجل سمكا او لحما او فاكهة رطبة او شيئا مما يخاف عليه الفساد بشيء معلوم فادعى ذلك احدهما وجحد الآخر واقام المدعى البينة على المشتري ولم يعرف القاضى البينة واراد أن يسأل عنهم فقال له الجاحد ان كان هو البائع ، او المشتري ان كان هو المدعى اما نخاف على

(١) كذا ولعله « فالحصة » .

هذا الفساد ان ترك حتى تركى البيعة ، وان كان ايضا شهد للمدعى شاهد واحد وقال ان لى شاهد آخر فان القاضى حاضر فان القاضى يؤجل المدعى ما يفعل القاضى بالشاهد الآخر ما لم يخف الفساد على ذلك الذى اشتراه فان حضر شاهد آخر عند الخصومة والاخلى بين البائع وبين ما باع ونهى المشتري ان يعرض له ، وان اقام المدعى شاهدين على دعواه امر القاضى البائع ان يدفع ذلك الذى باع الى المشتري اذا خيف عليه الفساد فاذا قبضه المشتري اخذه القاضى فأمر امينا من امناؤه ببيعه فاذا باعه وقبض ثمنه وضع القاضى الثمن على يدى عدل فان زكيت البيعة قضى بذلك الثمن للمشتري واخذ من المشتري الثمن الذى شهدت به الشهود فدفعه الى البائع وطاب للمشتري فضل الثمن الذى بيع به ذلك الشيء لانه انما بيع بعد ما قبضه المشتري فربحه له طيب .

وكذلك ان كان فى الثمن الآخر فضل عن هذا الثمن الثانى ، طاب ذلك ايضا للبائع فان لم يزكوا البيعة على المشتري اخذ القاضى الثمن الذى باع به امينه ذلك الشيء الذى اختلفا فيه فرده على البائع وطاب جميع ذلك الثمن للبائع لان القاضى انما باعه حين خاف فسادا وكذلك كان الحكم فيه .

فان كان الثمن الذى باعه به امين القاضى هلك فى يدى العدل الذى وضع هلاك الثمن عند على يده ثم زكيت البيعة بعد ذلك او قبل ذلك فهو سواء هلك ذلك الشيء من امين القاضى مال المشتري ويرجع البائع على المشتري فيأخذ منه الثمن الاول اذا شهدت به الشهود وان لم ترك البيعة ابطال القاضى البيع .

وان كان المدعى للبيع هو البائع فلا شيء له على المشتري من الثمنين جميعا وقد بطل حقه لأنه ادعى ثمنًا لم يكن له .

وان كان المدعى هو المشتري فهو ضامن للثمن الآخر لأن القاضى انما باعه للبائع حين لم ترك بيعة المشتري ثم ضيع البائع الثمن الذى وجب له من اجل دعوى المشتري حتى هلك الثمن فالمشتري ضامن لذلك حتى يردده على البائع .  
واذا ادعى الرجل على الرجل انه اشترى منه مائة دينار بالف درهم



ولم يتقاضى بفحده ذلك بائع الدنانير فتقدم ما الى القاضي قبل ان يتفرقا فادعى الذى  
المشتري اشترى الدنانير أنه اشتراها منه بالف درهم وانكر الآخر ذلك فقال المشتري  
ادق البائع للدنانير لي بينة حاضرة فان فارقتى انتقض البيع فان القاضي يأمره ان يبعث الى بيته  
الصرف ويلزمه ولا يفارقه مادام القاضي جالسا فان جاء بينة عامة بذلك والا امره بتخليفة  
سبيله، وكذلك ان جاء عليه بشاهد واحد وقال لى شاهد آخر حاضر كان هذا  
والأول سواء وقيل له الزمه ما كان القاضي جالسا وابعث الى شاهدك فان  
قام عليه شاهدين بما ادعى من الشراء والقاضى لا يعرف الشاهدين حتى يسأل  
عنهما وقال المدعى ان فارقت انتقض البيع لأنه صرف ولا يجوز الا ان يقبض  
فان القاضي يأمر المدعى ان يعطى المدعى عليه الف درهم ويأمر المدعى عليه ان  
يعطى المدعى مائة دينار ويجبره على ذلك ويأمره ان لا يفارقه حتى يعطيه ذلك  
ويقبض منه الف درهم فاذا تقابضا اخذ القاضي المالىن جميعا فوضعهما على يدى  
عدل حتى تركى البينة فان زكيت البينة اعطى المدعى الدنانير واعطى المدعى عليه  
الدراهم ولم يكن لواحد منهما على صاحبه سبيل وجاز البيع فيما بينهما، وان لم ترك  
البينة رد القاضي على كل واحد منهما ماله الذى اخذه منه وتقض البيع فيما بينهما  
اذا افرقا فلم يكن لواحد منهما على صاحبه سبيل بعد ما يستحلفه المدعى عليه على  
ما ادعى المدعى فان حلف صنع القاضي ما وصفت لك .

وان ابى المدعى عليه ان يحلف فهذا بمنزلة اقرار المدعى عليه بما ادعى  
عليه المدعى فيعد لكل واحد منهما المال الذى قبض من صاحبه ويسلم ذلك له .  
ولولم ترك البينة وقد حلف المدعى عليه على دعوى المدعى حين (١) هلك  
المالان جميعا فى يدى الذى وضعهما القاضي على يديه ثم زكيت البينة فان القاضي  
يقضى بجواز البيع فيما بينهما ولا يجعل لواحد منهما على صاحبه قليلا ولا كثيرا  
لأن كل واحد منهما قد قبض حقه وانما اخذه القاضي من يده فلا ضمان لواحد  
منهما على صاحبه .

فان لم ترك البينة وقد هلك المالان جميعا فالمدعى ضامن للمائة دينار

التي قبضت من المدعى عليه لأنها قبضت له بغير حق فعليه ان يردّها او يردّ مثلها  
واما مال المدعى فباطل لأنه أخذ باذنه وامره بدعواه ولو كان الأمر الى المدعى  
عليه لم يؤخذ مال المدعى .

فان هلك احد المالين وبقي الآخر ثم زكيت البيّنة فان كان المال (١) بقي  
الدنانير أخذها المدعى وان كان الدراهم أخذها المدعى عليه وبطل حق الباقي (٢) صفات بيع  
وان لم ترك البيّنة وان (٣) كان المال الثاني (٤) هو الدنانير رد ذلك على المدعى  
عليه ولم يكن للمدعى حق . وان كان المال الباقي الدراهم ردت على المدعى (٥)  
الدنانير للمدعى عليه . وان كانت المائة دينار وافرقة في يد المدعى عليه فأقام عليه رجل  
البيّنة انه اشتراها منه بعينها بألف درهم وأقام عليه رجل آخر البيّنة انه اشتراها  
منه بعينها بألف درهم . ونحو سائة درهم والمدعى عليه يجحد ذلك كله ولم  
يتفرقوا فان القاضى يأمر المدعين ان يدفعوا المالين جميعا ويأمر المدعى عليه  
ان يحضر مائة دينار اخرى قبل ان يتفرقا (٦) فيدفع الى كل واحد من المدعين مائة  
دينار فاذا تقابضا قبض ذلك كله منهم القاضى فان زكيت البيّنتان جميعا قضى  
لكل واحد من المدعين بمائة دينار فدفعها اليه واعطى المدعى عليه الدراهم  
كلها . فان زكيت احدى البيّنتين ولم ترك الاخرى قضى للذى زكيت بيّنته بمائة  
دينار ودفعها اليه ورد المائة دينار الاخرى عليه ورد الدراهم المدعى الذى لم  
ترك بيّنته عليه فيكون هذا في ذلك بمنزلة الواحد الذى وصفت لك اذا لم  
ترك بيّنته فيما هلك من المال وفيما بقي ، وكان الذى زكيت بيّنته هو الذى  
أخذ الذى وصفت لك اذا زكيت بيّنته فيما وصفت لك من هلاك المال وغيره  
وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف وقياسه وهو كله قولنا .

واذا اشترى الرجل من الرجل دينارين درهما وتقابضا ثم

(١) لعله سقط « الذى » ح (٢) كذا وابعاه « الثانى » ح (٣) كذا والظاهر « فان » ح

(٤) كذا والظاهر « الباقي » ح (٥) هنا سقط لعله « وغرم المدعى » ح (٦) كذا

وكان الظاهر « يتفرقوا » ح



وجد الذى قبض الدراهم درهما زائفا او نبهرجا الا انه قبضه بعدما افترقا فانه يرده ويستبدله . فان وجد النصف على ما وصفت لك او اكثر من ذلك فان ابا حنيفة قال يرد ذلك ويكون شريكا فى الدينار بحساب ما رد من الدراهم ، واما فى قول ابي يوسف وقولنا فانه يرد ذلك ويستبدله وان وجدها كلها زيوتا او نبهرجة ، فان وجد منها شيئا درهما او اكثر من ذلك ستوقا اورصا بعد ما افترقا فانه يرد الذى وجد من ذلك ويكون شريكا فى الدينار بحساب ما رد منها فى قول ابي حنيفة و ابي يوسف وقولنا ، ولا يشبه الستوق والرصاص الزائف والنبهرج اذا كانا فضة لانهما اذا كانا فضة فهما درهماان الا ان فيها عيبا وقد استوفى حقه قبل الفرقة فيردهما ويستبدل بغيرهما ، واذا كانا ستوقا اورصا فليس ذلك بدرهم وكأنه فارقة قبل ان يعطيه ذلك فان تقضى الصرف فيه فعليه ان يعطيه حصته من الدينار الذى قبض . وهذا قول ابي حنيفة و ابي يوسف وقولنا على ما وصفت لك .

وقال ابو يوسف اذا اشترى الرجل من الرجل دينارا بعشرين درهما وتقابضا فوجد فيها درهما زائفا او نبهرجا فوكل الذى قبض الدراهم رجلا ان يرده على الذى قبض الدينار ويقبض منه بدله وغاب الذى قبض الدراهم ثم ان الوكيل لم يرد الدرهم على الذى باع الدراهم قبل ان يقبض البديل انتقض البيع فى الدرهم وكان الذى اشترى الدراهم شريكا للذى قبض الدينار بنصف عشر الدينار وهو حصصة الدرهم من عشرين درهما ، وان قبض الوكيل البديل قبل ان يعطى بائع الدراهم الدرهم امر برده (١) عليه ثم رد الدرهم عليه بعد ذلك جاز الرد وجاز البديل لأن البديل قبض قبل رد الدرهم فما اذا رد الدرهم قبل ان يقبض البديل فكان الدرهم لم يقبض قط وكان الذى ولى شراءه فارق الذى باعه قبل ان يقبضه فان انتقض البيع فيه .

الا ترى ان الذى ولى شراء الدرهم لو كان هو الذى رد الدرهم ثم

(١) كذا والمعنى « الدرهم الذى امر » ح

امر وكياله ان يقبض البديل ثم قام الذى ولى شراء الدرهم فذهب قبل ان يقبض الوكيل البديل انتقض البيع فى الدرهم المردود فكذلك اذا كان الوكيل هو الذى يلى الرد فكانت يده يد الذى وكله ، فاذا اراد الوكيل ان يستقر الرد حتى لا ينتقض فليقبض البديل قبل ان يرد الدرهم حتى يرد الدرهم وهو قابض للبديل فيجوز الرد ويجوز البديل . وهذا كله قول ابى يوسف وقولنا وهو قياس قول ابى حنيفة حتى ينتهى الى نصف الدراهم .

## املى فى الغصب

قال محمد بن الحسن اذا غصب الرجل دارا فاقر الغاصب انه غصبها اياه ارضا بيضاء فبناها هذا البناء الذى فيها ، وقال المصوب غصبها وهى مبنية ببناء الغاصب هذا البناء ، ولا بينة لها فالقول قول المصوب وياخذها مبنية مع يمينه بالله على ما ادعى الغاصب من البناء . وكذلك الارض فيها النخل والشجر قال الغاصب غصبها ارضا بيضاء فغرسها هذا النخل والشجر ، وقال المصوب غصبها وهذا النخل والشجر فيها ، فالقول قول المصوب مع يمينه على ما ادعى الغاصب . فان اقام جميعا البينة فاقام الغاصب البينة ان البناء بناؤه هو الذى بناه واقام المصوب البينة ان البناء بناؤه هو الذى بناه فالبينة بينة الغاصب لانه المدعى للبناء ، الا ترى انه اذا لم تكن بينة كان المصوب اولى بالبناء لان البناء فى يديه حين كانت الارض له وكذلك النخل والشجر فاذا اقام جميعا البينة كانت البينة بينة الغاصب فى ذلك .

ولو اختلف الغاصب والمصوب فى متاع فى الدار مرفوع او آجر موضوع غير مبنى او لبن كذلك او ابواب او خشب موضوع فى الدار وفى الارض فقال الغاصب والدار والارض فى يد الغاصب الدار والارض لك وما فيها من المتاع وهذه الاشياء التى وصفت لك فهى لى ، وقال المصوب ذلك كله لى مع الدار ، ولا بينة بينهما فالدار والارض للمصوب وما كان فيها من شئ مما وصفت لك فهو للغاصب لانه فى يديه ولانه بائن عن الدار وعن الارض فهو



لمن في يده وهو الغاصب .

المغصوب وان اقام جميعا البينة فالبينة بينة المغصوب لانه المدعى ولان هذه الاشياء في يد الغاصب فالبينة بينة المدعى لها . وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف وقولنا .

واوان رجلا في يده دارا وارض فقال لرجل اعرتني هذه الدار الاختلاف والارض لابنيها واسكنها وأغرس فيها ما بدا الى من النخل والشجر ففعلت في العارية ذلك فغرسها نخلا وشجرا وبنيتها هذا البناء ، فقال المعير اعرتك هذه الارض والدار وفيها هذا البناء وهذا الغرس فهما الى جميعا ، ولا بينة بينهما فالقول قول المعير في ذلك كله ويأخذ الدار والارض ونخلها وشجرها مع يمينه بالله على ما ادعى المستعير من ذلك .

وان اقام جميعا البينة فأقام المستعير البينة انه اعاره اياها وها ارضان بينة المعير بيضا وان وأنه (١) احدث هذا فيها وأقام المعير البينة انه اعاره الارض والدار والبناء والنخل والشجر فيها فالبينة بينة المعير ولا بينة للمستعير معه لأن العارية لا تكون عارية الا باقرار من المستعير بها فقد اقام المعير البينة ان المستعير اقر أنه استعار الدار ببنائها والارض بنخلها وشجرها فهذا اقرار من المستعير بأن النخل والشجر والبناء للمعير فلا تقبل من المستعير البينة بعد اقراره بأن ذلك عارية في يده من المعير فصار القول قول المعير إن لم تكن له بينة والبينة بينته ان كانت بينة وان لم تكن للمعير بينة وكانت للمستعير بينة على ما ادعى من البناء والغرس بينة للمستعير فالبينة بينته ويؤمر بقلع بنائه وغرسه ، فان كان قلع الغرس يضر الارض ضررا فاحشا كان المعير بالخيار ان شاء امره بقلع غرسه وان شاء اعطاه قيمة غرسه ولم يكن للمستعير قلعه لأن ذلك يضر بأرض المعير والقيمة عليه يوم يريد قلعه .

لاجارة وكذلك ان اقر الذي في يده الدار والارض ان هذا الرجل آجرها العارية اياه ثم ادعى البناء والغرس على ما وصفت لك فالاجارة والعارية سواء والقول سواء في ذلك قول المؤاجر ، فان اقام المستاجر البينة اخذ بينته فان اقام جميعا البينة

بعد بينة (١) المؤاخر فكان القول قوله والبينة بينته .

ولو كان في الدار والارض متاع موضوع او ابن او آجر غير مبنى  
فاختلفا فيه فالمستعير والمستأجر احق به وهو له مع يمينه بالله على ما ادعى المعير  
والمؤاخر . فان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة المعير والمؤاخر لأنه المدعى لذلك .  
فكذلك لو باع رجل رجلا ارضا على ان البائع بالخيار سنة او اكثر الخيار سنة  
من ذلك ثم اراد البائع نقض البيع فاختلغا في بناء الأرض او غرس او نخل  
او شجر على ما وصفت لك كان القول قول البائع مع يمينه على ما ادعى المشتري ،  
فان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة البائع لأنه قد اقام البينة ان المشتري قد اشترى  
منه البناء والغرس مع الأرض فالبينة بينته لان هذا اقرار من المشتري انه  
قد اشترى ذلك مع الأرض ولا تقبل منه البينة ان ذلك له ، فان كان الذي  
اقام البينة هو المشتري وحده فالبناء والغرس له ويؤمر بقلع ذلك ويغرم  
ما نقص الارض ذلك لأنه غرس وبني بغير امر البائع فهو ضامن للنقصان ، فان  
كان قلع ذلك يضرب الارض ضررا فاحشا كان للبائع ان يمنعه من قلع ذلك  
ويعطيه قيمته يوم ير يد قلعه مقلوعا . وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وقياسه  
وهو كله قولنا .

ولو أن رجلا باع ارضا بيعا فاسدا وقبضها منه المشتري فمكثت في يده  
حينما فالبيع فاسد ، الذي كان بينهما مما يملك به المشتري الأرض ان باعها جازيعة  
وان وهبها جازت هبته ، وحضر (٢) البائع لياخذ ارضه وينقض البيع في ذلك فاذا  
في الارض بناء وغرس فاختلغا فيها فقال المشتري احدثت ذلك بعد ما اشتريت  
منك الأرض وقال البائع بعثك الأرض وفيه (٣) هذا الغرس والبناء ولا بينة  
بينهما فالقول قول المشتري مع يمينه بالله على ما ادعى البائع فان حلف على ذلك  
فان قول ابي حنيفة ان لاسبيل للبائع على نقض البيع بعد غرس المشتري وبناءه  
لأنه كان يعد ذلك استهلاكا في البيع الفاسد فيغرم المشتري للبائع قيمة الارض  
يوم قبضها منه وسلمها للمشتري ، واما في قول ابي يوسف وقولنا فانه يقول

(١) كذا ولعله « أخذ بينة » ح (٢) كذا والظاهر « فلو حضر » ح (٣) كذا .



لا يكون بناء المشتري وغرسه استهلاكاً لما اشترى في البيع الفاسد ولكن المشتري يقطع ذلك كله ويرد الأرض على البائع ويغرم للبائع ما نقصها قلعته ، وإن كان قلع ذلك يضر بالأرض ضرراً فاحشاً كان للبائع أن يأخذ الأرض بغرسها وبنائها ويضمن للمشتري البناء والغرس يوم يقضى بذلك التقاضى مقلوعاً .

فإن أقام جميعاً البيئتين على ما ادعى فالبيئتين البيئتين البائع لأنه قد أقام البيئتين أنه قد باع البناء والغرس مع ما باع فهذا إقرار من المشتري لأن (١) الغرس والبناء اللذين دخلا في البيع للبائع فالبائع أن يأخذها مع الأرض .

وصفة الهبة وقياس البيع الفاسد في هذه الهبة ألا ترى أن رجلاً لو وهب لرجل اجنبى أرضاً فقبضها الموهوبة له كان للواهب أن يرجع فيها وكان ذلك حقاً له لا زماً للموهوبة له .

فإن حضر ليرجع في هبته بعد حين فاختلفا في بناء في الأرض وغرس قول فقال الموهوب له أحدثت ذلك بعد الهبة ، وقال الواهب وهبتها له وفيها البناء الموهوب له والغرس ، فالتقول قول الموهوب له مع يمينه بالله على ما ادعى الواهب فإن حلف على ذلك لم يكن للواهب أن يرجع في هبته لما أحدث الموهوب له من البناء والغرس ، فإن أقام جميعاً البيئتين على ما ادعى من ذلك وأقام (٢) الموهوب له البيئتين أنه أحدث ذلك بعد الهبة ، وأقام الواهب البيئتين أنه وهب الأرض وفيها ذلك البناء والغرس فالبيئتين البيئتين الواهب وله أن يرجع في أرضه وغرسه وبنائه لأن الواهب أقام البيئتين أنه وهب الغرس والبناء وقد أقام البيئتين على أن الموهوب له قال إن البناء والغرس والدار كانوا (٣) للواهب حين دخل فيها وهب له .

وكذلك البيع الفاسد قد ملكه المشتري كما ملك الهبة ألا ترى أن البائع أن ينقض البيع كما له أن يرجع في هبته وينقضها فإذا اختلفا في البيع الفاسد في البناء والغرس كانا في اختلافهما في ذلك بمنزلة ما اختلفا فيه من ذلك في الهبة .

(١) كذا والظاهر « بأن » - ح (٢) كذا والظاهر « فأقام » - ح (٣) كذا .

وهذا كله قول أبى حنيفة وأبى يوسف وهو كله قولنا .

وإذا غصب الرجل الرجل عبداً فمات فقال الغاصب غصبتك العبد ثم رددته عليك فمات فى يدك وقال المصوب بل مات فى يدك قبل أن ترده على ولا بينة بينهما فالقول قول المصوب مع يمينه بالله على ما ادعى الغاصب فإن حلف أخذ القيمة من الغاصب وإن لم يحلف فلا قيمة له .

فإن أقام جميعاً البينة على ما ادعى فأقام المصوب البينة أنه مات فى يدى الغاصب وأقام الغاصب البينة أنه مات فى يدى المصوب فالبينة بينة الغاصب لأنه أقر بالغصب وإنما يضمن العبد بالغصب لا يضمنه بالموت ألا ترى أنه لو زاد فى يده ثم مات فى يده لم يغرم إلا قيمته يوم غصبه ولم يغرم زيادته فأما يغرم القيمة يوم غصب فأذا أقام البينة أنه رده على المصوب فمات فى يده فقد أقام البينة على البراءة من الغصب وأقام المصوب البينة أنه على الضمان على حاله فالبينة بينة الذى يدعى البراءة من الضمان اللازم .

فإن أقام جميعاً البينة فأقام الغاصب البينة أن المصوب قتل العبد فى يده فبرئ من صمان الغصب بقتل المصوب إياه وأقام المصوب البينة أن قتل العبد الغاصب الذى قتله فالبينة بينة المصوب فإن كان أقام البينة أنه قتله عمداً فهو المصوب بالخيار إن شاء ضمنه قيمته بالغصب وبطل القود وإن شاء قتله بعبده وبطل ضمان الغاصب .

فإن كان أقام البينة أنه قتله خطأً فالمصوب بالخيار إن شاء ضمن الغاصب قيمته يوم غصبه إياه حالة فى ماله وإن شاء ضمن عاقلته قيمته يوم قتله زائداً كان أو غير زائد فى ثلاث سنين فى كل سنة الثالث ، ولا يشبه إقامتهما البينة على القتل الوجه الأول الذى وصفت لك لأن المصوب حين أقام البينة على أن الغاصب قتله فقد أقام البينة على جناية مستقبله وضمن مستقبله بصيرته دون الغصب فلذلك كانت البينة بينته فأما الموت فإن الغاصب لا يضمن له شيئاً فلذلك كانت البينة بينة الغاصب .



ولو أقام جميعا البينة فأقام الغاصب البينة انه رده على المغصوب وتبضه  
البراءة من منه وقتله المصوب بعد ما قبضه ، وأقام المصوب البينة ان الغاصب قتله  
ضمان الغصب وهو في يدي الغاصب قبل ان يرده عليه فالبينة بينة الغاصب في البراءة من ضمان  
المغصب باقامته البينة على الرد فقد برئ من ضمان الغصب فليس للمغصوب ان  
يأخذه بضمان الغصب ، والبينة بينة المصوب في القتل ، فان كان أقام عليه البينة  
بالقتل عمدا كان له ان يقتل الغاصب بعبده لاشيء له غير ذلك ، وان كان أقام  
البينة عليه انه قتله خطأ كان له ان يأخذ من عاقلة الغاصب قيمة العبد في ثلاث  
سنين لاشيء له غير ذلك وهذا كله قول أبي يوسف وقولنا وهو قياس قول  
أبي حنيفة

## أملى في الطلاق

قال محمد بن الحسن قال أبو حنيفة إذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها  
انت طالق وطالق فطالق ان دخلت الدار لم يقع عليها شيء من الطلاق حتى تدخل  
الدار فإذا دخلت الدار طلقت ثلاثا جميعا معا ، وكذلك ان كان دخل بها  
ولو كان قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق فطالق وطالق قد دخلت  
الدار فان كان دخل بها طلقت ثلاثا ايضا وان لم يكن دخل بها طلقت واحدة  
حين دخلت الدار وبطلت الباقيتان ولم يقع عليها منها شيء وانما التي تقع عليها في  
قوله التطليقة الاولى التي تطلق (١) بها اول مرة ولا تقع عليها الباقيتان وهذا كله قول  
أبي يوسف وقولنا الا في خصلة واحدة اذا قال لها ان دخلت الدار فأنت طالق  
فطالق وطالق ولم يدخل بها قد دخلت الدار طلقت ثلاثا ولا تحمل له حتى تنكح  
زوجا غيره وتقديم الطلاق وتأخيره في هذا سواء في قول أبي يوسف وقولنا  
لأن الطلاق يقع جميعا معابد خول الدار .

ولو قال لها انت طالق وانت طالق وانت طالق ان دخلت الدار أو قدم  
الدخول وانحر الطلاق وقد دخل بها أو لم يدخل بها فهذا الوجه الأول  
سواء في جميع ما وصفت لك مما اجتمع عليه واقر قافيه . وكذلك لو قال انت طالق

وطالق فطالق ان دخلت الدار، او قدم الدخول وأحر الطلاق فهذا ايضا والوجه الخلاف الاول سواء فيما اجتمعا عليه واقرقاه .

في الطلاق

واذا قال انت طالق ثم انت طالق ثم انت طالق ان دخلت الدار فان ابا حنيفة قال في ذلك هذا كلام مقطوع فان كان لم يدخل بها طلقت التطليقة الاولى حين نطق بها وبطلت الباتيتان فلم تقع بدخول دار ولا غيره، وان كان دخل بها وقعت عليها تطليقتان حين نطق بالطلاق- الاولى والثانية (١) فان دخلت الدار وهي في العدة وقعت عليها التطليقة الثالثة (٢) ولا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره وان قدم الدخول فقال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم طالق ثم طالق فان ابا حنيفة قال في ذلك ان لم يكن دخل بها طلقت التطليقة الثانية حين نطق بها وبطلت التطليقة الثالثة فلا تقع عليها ابدالا لأنه نطق بها بعد ما بان منه بالتطليقة الثانية، فان تزوجها يوما من دهره فدخلت الدار ولم تكن دخلتها قبل ذلك منذ بان منه طلقت التطليقة الاولى بدخولها (٣) الدار لأنه حلف بها عليها وهي امرأته وانما بان بعد ما فلذلك تقع عليها بدخول الدار .

وان كان دخل بالمرأة قبل ان يحلف بهذا الطلاق فان كان قدم الطلاق قبل الدخول طلقت تطليقتين الاولى والثانية حين نطق بها فان دخلت الدار وهي في العدة وقعت عليها التطليقة الثالثة .

وان كان بدأ بدخول الدار ثم نطق بالطلاق وقد دخل بها وقعت عليها التطليقة الثانية والثالثة حين نطق بها فان دخلت الدار وهي في العدة وقعت عليها التطليقة الثالثة (١) وهو قول ابي حنيفة لأنه كان يرى قوله انت طالق ثم طالق كلاما مقطوعا لا تصله ثم كما يصله الواو والفاء . واما قول ابي يوسف وقولنا ثم تصل الكلام كما يصله الواو والفاء فاذا قال الرجل لامرأته انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار، او قدم الدخول فقال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم

(١) في الاصل « الاول والثانية » كذا - ح (٢) في الاصل « الثانية » كذا - ح

(٣) في الاصل « وحق لها » كذا - ح (٤) هي ثالثة بالنظر الى الوجود وان

كانت بالنظر الى تلفظه بالطلاق هي الاولى - ح .



طالق ثم طالق لم يقع عليها شيء من الطلاق حتى تدخل الدار، وهذا قول أبي يوسف وتوابعه فإن دخلت الدار ولم يكن دخل بها طلقت واحدة لم تطلق غيرها وإن كان الكلام موصولا لأنه وإن كان موصولا فأنما يقع بعضه بعد بعض لأن قوله ثم إنما هو بمنزلة قوله بعد ألا ترى أنه لو قال أنت طالق تطليقة ثم بعدها تطليقة ثم بعدها تطليقة إن دخلت الدار، أو قدم (بعدها تطليقة - ١) الدخول وأنكر الطلاق كان الكلام موصولا ولم يقع من الطلاق شيء حتى تدخل الدار فإن دخلت الدار ولم يكن زوجها دخل بها لم يقع عليها من الطلاق إلا تطليقة واحدة لأنهن وقعتن عليها كما نطق بهن واحدة قبل واحدة فبانت بالاولى قبل ان تقع الثانية والثالثة ولا عدة عليها فبطلت الثانية والثالثة لأنها وقعتا على غير زوجته . فان كان الزوج دخل بها والمسئلة على حالها لم يقع عليها من الطلاق شيء حتى تدخل الدار فإذا دخلت الدار وقد قدم الدخول أو أخره في يمينه وقعت عليها ثلاث تطليقات يتبع بعضها (٢) بعضها لأنها في عدة الطلاق يقع عليها وإن كان مفترقا ولا تشبه الدخول بها في هذا الوجه التي لم يدخل بها .

وكذلك إذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها أو قد دخل بها أنت طالق ثم أنت طالق ثم أنت طالق إن دخلت الدار أو قدم الدخول وأنكر (٣) الطلاق فهو على ما وصفت لك من قول أبي حنيفة وأبي يوسف وتوابعنا في المسئلة التي قبلها فيما افترقا فيه من قطع الكلام وغيره .

وقال أبو حنيفة إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق طالق طالق إن دخلت الدار أو بدأ بالدخول وأنكر الطلاق أو قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق إن دخلت الدار أو قدم الدخول وأنكر (٣) الطلاق فذلك كله سواء فإن كان دخل بها وقد قدم الطلاق وقعت عليها التطليقتان الأولىان حين نطق بهما فإن دخلت الدار وهي في العدة وقعت عليها التطليقة الثالثة وإن كان قدم الدخول وأنكر الطلاق وقعت عليها التطليقة الثانية والثالثة حين نطق بهما فإن دخلت الدار

(١) كذا وبعده مكرر - ح (٢) الاصل « بعضهم » (٣) الاصل « أو أنكر »

وهى فى العدة وقعت التطليقة الاولى ايضا فان كان لم يدخل بها وقد قدم الطلاق  
وقعت عليها التطليقة الاولى حين نطق بها وبطلت التطليقتان الباقيتان فلم تقعا عليها  
ابداً ، ولو كان قدم الدخول وانحر الطلاق وقعت عليها التطليقة الثانية حين نطق  
بها ولم تقع عليها التطليقة الثالثة ابداً ، فان تزوجها قبل ان تدخل الدار فدخلت  
الدار وهى فى ملكه وقعت عليها التطليقة الاولى لأنها حلف بها عليها وهى فى  
ملكه فلا تبطل لا بدخول الدار قبل ان يتزوجها. وهذا ايضا قول أبى يوسف  
وقولنا لا افتراق بيننا فيه .

وقال ابو حنيفة اذا قال الرجل لامرأة لم يتزوجها انت طالق وطالق  
وطالق ان تزوجتك . او قال لما انت طالق فانت (١) طالق فانت (١) طالق ان  
تزوجتك او قال لما انت طالق فطالق ان تزوجتك او قال لما انت طالق فانت  
طالق فانت طالق ان تزوجتك فهذا كله سواء ، فان تزوجها طلقت ثلاثا لا تحل له  
حتى تنكح زوجا غيره ، وهو قول أبى يوسف وقولنا . وان كان قدم الحلف الطلاق  
بالتزويج قبل ان يذكر الطلاق ثم ذكر الطلاق بعد ذلك فقال ان تزوجتك  
فانت طالق وطالق وطالق او تكلم بالطلاق على وجه من هذه الوجوه التى  
وصفت لك الا انه انحر الطلاق فان ابا حنيفة قال فى ذلك نعم (٢) عليها تطليقة  
واحدة فى كل وجه من هذه الوجوه وتبطل التطليقتان فلا تقمان ابداً - الثانية  
والثالثة .

واما فى قول أبى يوسف وقولنا ان قدم التزويج او انحره او قدم  
الطلاق او انحره فتزوجها فى وجه من هذه الوجوه فهى طالق ثلاثا لا تحل له  
حتى تنكح زوجا غيره .

وقال ابو حنيفة ان كان قال انت طالق ثم طالق ثم طالق ان تزوجتك  
او قال لما انت طالق ثم انت طالق ثم انت طالق ان تزوجتك . بطلت الاولى والثانية  
فلم تقعا عليها ابداً ووقعت عليها الثالثة ان تزوجها كما قال ، وان قدم المنطق

(١) كذا فى الاصل والظاهر « وانت » كما يدل عليه ما يأتى تأمل - رح

(٢) كذا فى الاصل والظاهر « تقع » ح



بالتزويج وأخر الطلاق بطلت الثانية والثالثة لم تقعا عليها ابدا ووقعت عليها الأولى حين تزوجها الا انه (١) كان يرى هذا الكلام مقطوعا لا تصله ثم .

و اما فى قولنا وهو قول أبى يوسف ثم تصل الكلام كما تصله الواو حروف والاتصال والفاء فان قدم الطلاق وأخر المنطق بالتزويج لم يقع عليها شيء من الطلاق (ولم منه شيء - ٢) حتى يتزوجها فاذا تزوجها وقعت عليها التطليقة الاولى ، فان قدم المنطق بالتزويج وأخر الطلاق لم يبطل (٣) من الطلاق شيء ايضا وبطلت التطليقتان الباقيتان ايضا فلم تقعا ابدا .

وقال ابو حنيفة اذا قال لها انت طالق طالق (طالق - ٤) ان تزوجتك ان قدم المنطق بالتزويج (٥) وأخر الطلاق فذلك كله سواء فان قدم الطلاق ثم تزوجها وقعت عليها التطليقة الآخرة حين تزوجها وبطلت الاولى والثانية فلم تقعا عليها ابدا وان كان قدم المنطق بالتزويج وأخر الطلاق ثم تزوجها وقعت عليها التطليقة الاولى حين تزوجها وبطلت الثانية والثالثة فلم تقعا عليها ابدا . وهذا كله قول أبى يوسف وقولنا .

## املى فى الطلاق

قال محمد بن الحسن قال ابو حنيفة اذا تزوج الرجل المرأة فلم يدخل بها حتى قال لها انت طالق وانت طالق وانت طالق فهى طالق التطليقة الاولى والباقيتان باطل وكذلك لو قال لها انت طالق وطالق وطالق وكذلك لو قال انت طالق انت طالق انت طالق وكذلك لو قال لها انت طالق فانت طالق فانت طالق فهذا كله سواء وكانت طالقا واحدة بائنا لأنه حين تكلم بالاولى وقعت عليها فابانتها ف وقعت الثانية والثالثة على غير امرأته فلم تقعا عليها وهذا كله قول أبى يوسف وقولنا .

واخبرنا غير واحد منهم ابو يوسف عن مطرف بن طريف عن الحكم

(١) كذا والظاهر «لأنه» ح (٢) كذا ولعله مكرر (٣) كذا والظاهر «لم يقع»

ح (٤) سقطت من الاصل والسياق يقتضيها - ح (٥) فى الاصل «والتزويج»

كذا - ح . ابن

ابن عتيبة قال سأله عن الرجل يقول لامرأته ولم يدخل بها انت طالق انت من آثار طالق انت طالق قال تطلق واحدة وتبين بها ، قال فقلت له عمن هذا ؟ فقال عن عمر بن الخطاب وعن علي بن ابي طالب وزيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهم . قال محمد فبهذا اناخذ

وقال ابو حنيفة اذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها انت طالق ثلاثا فهي طالق ثلاثا كما قال ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره .

وكذلك لو قال انت طالق اثنتين كانت طالقا اثنتين كما قال لأنه

قد جمع الطلاق في هذا الوجه فلم يقع بعضه قبل بعض فلما جمعه وقع جميعا معا واما الوجه الأول فانه فرق فيه فوق الاول قبل الثاني فبطل الثاني واثبت . اخبرنا سفيان (١) بن ابي عبد الله قال سمعت انس بن مالك وسأله رجل عن رجل طلق امرأته ثلاثا قبل يدخل بها فقال يقع عليها جميعا ولو ادركه عمر اوجع رأسه .

قال محمد فبهذا اناخذ وقد اساء حين فعل ذلك لان طلاق سنة التي لم يدخل بها واحدة ولا ينبغي ان يطلقها الا واحدة فان جمع مع واحدة غيرها وقع ذلك كله . وهذا كله قول ابي يوسف وقولنا وهو قول ابي حنيفة ايضا .

(١) كذا في الاصل وهذا الاثر في مصنف ابن ابي شيبة باب الرجل يتزوج المرأة ثم يطلقها وفيه « شقيق بن ابي عبد الله » وشقيق بن ابي عبد الله من رجال التهذيب وهو الكوفي مولى آل الحضرمي يروي عن انس وغيره وعنه سفيان الثوري وغيره فله علم

ثم راجعنا نسخة مولانا ابي الوفاء فوجدناه قد كتب بها مشها ما لفظه « راجعت كتب الامام محمد الآثار والحنة والموطأ فلم اجد فيه هذا الاثر وانرجه الامام الطحاوي في باب الرجل يطلق امرأته ثلاثا معامن شرح معاني الآثار من طريق ابي عوانة عن شقيق عن انس . . . وايضا من طريق سفيان ثني شقيق عن انس . . . لعله تحريف شقيق او هو اخبرنا سفيان عن ابن ابي عبد الله »



واذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها والله لا اقربك ابدا وانت  
 مع الایلاء على كظها امي وانت طالق طلقت واحدة بقول انت طالق وبانت بها فان  
 والظهار تزوجها يوم من دهره كان مؤلّا مظاهرا لا ينبغي له ان يقربها حتى يكفر  
 كفارة الظهار وان تركها لا يقربها حتى تمضي اربعة اشهر بانت بتطبيقه الایلاء  
 فان تزوجها بعد ذلك كان مظاهرا مؤلّا على ما وصفت لك فان لم يقربها حتى  
 تمضي اربعة اشهر بانت بتطبيقه الایلاء ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره (١) فدخل بها ثم  
 طلقها او مات عنها وانقضت عدتها فتزوجها الاول بعد ذلك كانت عنده على  
 ثلاث تطليقات وكان مظاهرا لا يقربها حتى يكفر كفارة الظهار فاما الایلاء  
 فقد بطل عنه لان طلاق الملك الذي كان فيه الایلاء ذهب كله فان تركها اربعة  
 لا يقربها لم تبين بالایلاء وان كفر كفارة الظهار ثم قربها بعد ذلك او قربها  
 قبل ان يؤدي كفارة الظهار كان عليه حين قربها ان يكفر عن يمينه بقوله  
 والله لا اقربك ابدا لان الایلاء وان كان قد بطل عنه فصار لا يقع على امرأته  
 طلاق فهو حالف على حاله فان قربها كفر يمينه الا ترى ان رجلا لو قال لامرأة  
 لا يملكها والله لا اقربك ابدا ثم تزوجها لم يكن مؤلّا ان مضت اربعة اشهر  
 لا يقربها فيها لم تبين بالایلاء فان قربها كفر يمينه وكذلك الذي وصفت لك  
 لما ذهب طلاق ذلك الملك الذي كان فيه الایلاء كله صار حالفا غير مؤل فان  
 قربها كفر يمينه وان تركها لا يقربها لم تبين بالایلاء. وهذا كله قول ابي حنيفة  
 وابي يوسف وقولنا .

ولو أن (٢) رجلا تزوج امرأة فلم يدخل بها حتى قال لها انت طالق  
 وانت على كظها امي والله لا اقربك ابدا كانت طالقا بقوله انت طالق ولم يكن  
 مظاهرا ولا مؤلّا بها لأنه بدأ بالطلاق فبانت به بقاء انظهار والایلاء بعد ذلك  
 وليست له بامرأة فبطل الایلاء والظهار فان تزوجها يوم من دهره لم يكن  
 مظاهرا ولا مؤلّا وان قربها كفر يمينه بقوله والله لا اقربك ابدا

(١) هنا سقط نعله « فان نكحت زوجا غيره » ح (٢) في الاصل « ولو قال  
 رجلا » كذا . مظاهرا

ولم (١) يكن قال لها على ما وصفت لك ولست كما قلت لك قال أنت على كظهر امي وانت طالق والله لا اقربك ابدا بانت (٢) بالطلاق وكان مظاهرا ولم يكن مؤليا فان تزوجها كان مظاهرا ولا ينبغي له ان يقربها حتى يكفر كفارة الظهار واما الايلاء فباطل لا يقع عليها به طلاق الا انه ان قربها كفر يمينه

ولو لم يكن قال ذلك كما وصفت لك ولست كما قلت لك والله لا اقربك ابدا الايلاء وانت طالق وانت على كظهر امي بطل الظهار فلم يكن مظاهرا وكان مؤليا قبل الطلاق وبانت بالطلاق ، فان تزوجها يوما من دهره كان مؤليا ولا بأس بان يقربها ويكفر يمينه لانه غير مظاهر ، فان تركها اربعة اشهر لا يقربها بانت بالايلاء لانه تكلم بالايلاء قبل الطلاق فوجب الايلاء وتكلم بالظهار بعد الطلاق فبانت بالطلاق قبل ان ياتي الظهار وانما وقع الظهار على غير وجه (٣)

ولو كان قال لها ولم يدخل بها انت طالق والله (٤) لا اقربك ابدا وانت على كظهر امي ان دخلت الدار كان ذلك كله كلاما موصولا ولم يكن مؤليا ولا مظاهرا ولا مطلقا حتى تدخل الدار فاذا دخلت الدار كان مطلقا مظاهرا مؤليا وقد بانت بالطلاق فان تزوجها يوما من دهره كان مظاهرا مؤليا وكان الامر فيها على ما وصفت لك . وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف وقولنا

ولو كان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق والله لا اقربك ابدا وانت على كظهر امي لم يكن مطلقا ولا مؤليا ولا مظاهرا حتى تدخل الدار فاذا دخلت الدار فان ابا حنيفة قال في ذلك تبين بتطبيقه ولا يكون مؤليا ولا مظاهرا لانه بدأ في يمينه بالطلاق فوقع حين دخلت الدار قبل الايلاء فبطل الايلاء والظهار لانها وقعتا على غير امراته

واما في قول ابي يوسف وقولنا فهو مؤل مظاهر مطلق وقد بانت بالطلاق فان تزوجها يوما من دهره كان مظاهرا مؤليا لا يقربها حتى يكفر كفارة الظهار والامر في ذلك على ما وصفت لك

(١) الظاهر «ولو لم» ح (٢) الاصل «وبانت» كذا - ح (٣) الظاهر «زوجته»

ح (٤) كذا والظاهر «والله» ح



فان كان احر الطلاق وبدأ بالظهار والا يلاء فقال ان دخلت الدار  
فانت على كظهر امي ووالله لا اقربك وانت طالق فدخلت الدار فقول ابي حنيفة  
في هذا مثل قولنا قد بانت بالطلاق وهو مؤل مظاهر، ان تزوجها يوما من  
دهره كان مظاهرا مؤليا

ولو كان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت  
على كظهر امي ان دخلت الدار فوالله (١) لا اقربك فدخلت الدار كان مطلقا  
مؤليا مظاهرا وقد بانت بالطلاق. فان تزوجها يوما من دهره كان مظاهرا  
مؤليا على ما وصفت لك وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وقولنا .

ولو قال لامرأة لا يملكها ان تزوجتك فانت على كظهر امي ووالله  
لا اقربك وانت طالق فتزوجها كان مطلقا مؤليا مظاهرا وقد بانت بتطليقة فان  
تزوجها يوما من دهره كان مؤليا مظاهرا كما وصفت لك .

فان قال لها انت طالق ووالله لا اقربك وانت على كظهر امي ان  
تزوجتك ثم تزوجها كان مؤليا مظاهرا مطلقا وكان هذا والاول سواء ،  
وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف وقولنا .

ولو كان قال لها ان تزوجتك فانت طالق وانت على كظهر امي ووالله  
لا اقربك ثم تزوجها فان ابا حنيفة قال في ذلك يقع الطلاق عليها فتبين به ولا يكون  
مؤليا ولا مظاهرا لأنه بدأ بالطلاق في منطقه قبل الايلاء والظهار فوقع كما  
طلان الايلاء قال فبطل الايلاء والظهار، فان تزوجها يوما من دهره لم يكن مؤليا  
والظهار ولا مظاهرا، وان قربها كفر يمينه بقوله والله لا اقربك .

واما في قول ابي يوسف وقولنا فهو مطلق مؤل مظاهر وقد بانت  
بالطلاق فان تزوجها يوما من دهره كان مؤليا مظاهرا على ما وصفت لك .

اخبرنا مالك بن انس عن سعيد (١) بن عمرو بن سليم الزرقى عن القاسم

(١) الاصل « فهو الله » (٢) كذا في الموطاء للمؤلف وسعيد هذا له ترجمة في  
تاريخ البخاري وتعجيل المنفعة وغيرها - ووقع في الاصل « سعد » ح

ابن محمد بن ابي بكر الصديق قال جاء رجل الى عمر بن الخطاب فقال انى قلت ان تزوجت فلانة فهى على كظهر امى ، فقال له عمر بن الخطاب ان تزوجتها فلا تقربها .

قال محمد قال القاسم بن محمد فكذلك الطلاق عندى اذا قال ان تزوجتها فهى طالق فهى طالق اذا تزوجها (١) وكذلك بلغنا فى الطلاق عن عبدالله بن مسعود وعن سالم بن عبدالله بن عمرو عن مكحول وعن الزهري ابن شهاب وعن زيد بن اسلم وعن ابراهيم النخعي وعن عامر الشعبي وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف وقولنا .

## املى فى الكفالة والحوالة

قال محمد بن الحسن اخبرنا اسمعيل بن عياش قال اخبرنا شرحبيل بن مسلم الحولاني قال سمعت ابا امامة الباهلي يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العارية مؤداة والمنحة مردودة والدين مقضى والزعيم غارم .  
قال محمد وبهذا كله نأخذ من استعار عارية فعليه اذا ردها الا ان تضع عنده وان ضاعت عنده فلا ضمان عليه ، وكذلك المنحة مردودة على صاحبها والمنحة الذى يعطى الرجل الشاة او الناقة او البقرة يحلبها ويشرب لبنها فاذا بدا لصاحبها ان يأخذها اخذها فهذه وما اشبهها من المنحة فعلى الذى اخذها ردها مادامت قائمة بعينها فان ضاعت عنده او قصصت فلا ضمان عليه فيها ، والدين مقضى مضمون ولا بد من ادائه ، والزعيم غارم والزعيم الكفيل وكذلك قال الله عز وجل فى كتابه ( واثابه زعيم ) يعنى ضمين .

واذا قال الرجل للرجل وله على الرجل الحق دعه فانا ضامن لك والدين مقضى ما عليه او كفيل بذلك او قبيل بذلك او زعيم بذلك او هو الى او هو على او هو لك عندى فهذا كله ضمان جائز ، وكذلك لو قال هو لك قبلى ، ولا يبرأ الذى عليه الاصل من المال فى شيء من هذه الوجوه ولكن لصاحب المال ان يأخذ بما له

(١) الاصل « تزوجتها » - كذا .



أيها شاء فان اخذ الذى عليه الاصل لم يرجع على الضامن بقليل ولا كثير ،  
وان اخذ ذلك الضامن فان (١) كان الذى عليه الاصل امر الضامن رجوع الذى  
ضمن على الذى عليه الاصل بما ادى عنه ، وان كان الضامن ضمن عنه بغير امره فأدى  
شيئا لم يرجع به على الذى عليه الاصل ، وان كانا لم يؤديا شيئا حتى وهب الذى له  
المال المال لاحدهما فهذا واداء المال سواء ان وهبه للذى عليه الاصل لم يرجع على  
الضمنين بقليل ولا كثير فان وهبه للذى ضمن فان كان ضمن بأمر الذى عليه الاصل  
رجع بما وهب له على الذى عليه الاصل وان كان ضمن عنه بغير أمره لم يرجع  
عليه بقليل ولا كثير وبرئا جميعا من المال الذى كان عليهما ، وكذلك لو لم يوهب  
المال لواحد منهما ولكن الذى له المال مات وورثه احدهما فان الوارث كان  
الذى عليه الاصل برئا جميعا من المال ولم يرجع واحد منها على صاحبه بشيء  
فان كان الوارث الذى ضمن المال فان كان ضمنه بغير أمره لم يرجع عليه بقليل  
ولا كثير وبرئا جميعا من المال وان كان ورثه معه وارث آخر فورئا جميعا  
المال نصفين كان للوارث معه ان يرجع بنصف المال على ايها شاء وليس للذى  
ضمن المال على الذى كان عليه الاصل قليل ولا كثير لانه ضمن ذلك بغير أمره فلما  
صار له صار كأنه اداء فلا يرجع على احد وقد برئ منه الذى عليه الاصل ، ولو لم  
يكن الذى له المال مات ولكنه ابرأ احدهما من المال فقال له قد ابرأتك من المال  
فان كان الذى قال له ذلك الذى عليه الاصل فقد برئا جميعا ولا يرجع واحد منهما  
على صاحبه بشيء وان كان الذى قال له قد ابرأتك من المال الذى ضمنه كان  
الضمنين خاصة بريئا من المال وكان الذى (٢) له المال ان يرجع على الذى عليه  
الاصل بما له كله لأنه حين ابرأ الضمين فلم يأخذ منه شيئا ولم يهب له شيئا فيكون  
له المال الا ابرأه على غير هذه فماله على الذى عليه الاصل على حاله ، وسواء  
فى هذا ان كان الذى ضمن بأمر الذى عليه الاصل او بغير أمره .

واو كان الذى له المال لم يقل قد ابرأتك من المال ولكنه قال

(١) الاصل « وان » - ح (٢) كذا - والظاهر « للذى » - ح .

لأحدهما قد برئت الى من المال فهذا اقرار منه بقبض المال وان كان قال ذلك للذى عليه الأصل برتاً جميعاً وان كان قال ذلك للذى ضمن رجوع (١) عنه بامرره الزعيم غارم وان كان ضمن عنه بغير امرره لم يرجع على الذى عليه الأصل بقليل ولا كثير وبرتاً جميعاً من حبال الذى له المال وهذا كله قول أبى حنيفة وأبى يوسف وقولنا .

وكذلك لو كتب لأحدهما براءة كان هذا بمنزلة قوله برئت الى من جميع المال فى جميع ما وصفت لك وقال أبو يوسف اذا قال لأحدهما قد برئت من المال فهذا بمنزلة قوله قد برئت الى من المال فى جميع ما وصفت لك ، وإما فى قولنا فهو بمنزلة قوله قد أبرأتك من المال فى جميع ما وصفت لك .

وإذا كان للرجل على الرجل الف درهم فاحتال بها على آخر فقال له المحتال عليه قد احتلت بها على ورضى بذلك الذى له المال ولم يرد على هذا شيئاً ولم يذكر إبراءه لصاحب الأصل ولا غير ذلك فهذا ضمان جائز وصاحب الأصل يرى والضمنان على الذى ضمن واحتيل عليه ولا يؤخذ صاحب الأصل بقليل ولا كثير حتى يتوى ما على المحتال عليه والتوى عند أبى حنيفة ان يموت المحتال عليه ولا يدع ما لا يرجع المحتال على الذى كان عليه الأصل بما له ولا يرى أبو حنيفة توى غير ذلك لأنه كان لا يرى التفليس شيئاً وإما فى قول أبى يوسف وقولنا فالتوى على وجهين أحدهما ما قال أبو حنيفة والأخر أن يفلس المحتال عليه ولا يكون له مال قال فيرجع الى القاضى فلا يقدر له على شيء يقبضه غرماءه فيفلسه ويقضى بتفليسهم ويخرجهم من الحبس فاذا قضى بذلك فهذا توى

فان كان احتال عليه أحد بمال رجع المحتال بما له على الذى كان عليه الأصل وخصلة أخرى توى فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف وقولنا ان جحد المحتال عليه او يكون احتيل عليه بقليل او كثير ولم يكن للمحتال عليه بينة واستحلفه القاضى فخلف فهذا توى ويرد القاضى المحتال على الذى عليه الأصل بما له ، وان كان المحتال عليه حياً موسراً مقرراً بذلك فلا شيء على الذى عليه الأصل .

وكذلك لو كان المحتال عليه قال لصاحب المال أضمن لك المال على ان

(١) هنا سقط ويمكن ان يكون « ان كان ضمن » ح .



يرأ الذى عليه الأصل ففعل ذلك كان بمنزلة الحوالة .

الفاظ الكفالة وكذلك لو قال إنه به كفيل او ضمن او قبيل او زعيم او هو لك او هو لك قبلى او هو لك الى او هو لك عندى او انا لك به على ان الذى عليه الأصل برى برضى ذلك الذى له المال فهذا كله بمنزلة الحوالة فى جميع ما وصفت لك ، فان ادى المال الضمين المحتمل عليه برى منه ، فان كان ضمن بأمر الذى عليه اصل المال رجع بما ادعى عليه ، وان كان ضمن ذلك عنه بغير امره لم يرجع عليه بقليل ولا كثير وكذلك لو أن الذى له المال وهبه للمحتال عليه او ورثه المحتمل عليه

كان ذلك بمنزلة المال اودية (١) المحتمل عليه الى الذى له المال فى جميع ما وصفت لك ولولم يكن شىء من ذلك ولكن الذى له المال (٢) للمحتال عليه قد أبرأ تك من المال الذى لى قبلك برى منه الذى عليه الأصل بالبراءة الأولى ولم يرجع المحتمل عليه على الذى كان له الأصل بقليل ولا كثير وان كان ضمن عنه بأمره او بغير امره .

صفة البراءة

ولا تشبه البراءة فى هذا الوجه اعطاء المال فلم يأخذ منه شىء ولم يجعل له من المال شيئاً يرجع به على الذى امره بانضمان انما أبرأه ابراء فبرى بذلك وبرى الذى عليه الأصل بالبراءة الأولى فبرأ جميعاً من المال ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بقليل ولا كثير

ولو كان الذى له المال قال للمحتال عليه قد برئت الى من المال او كتب له براءة منه كان هذا بمنزلة قوله قد قبضت منك المال فى جميع ما وصفت لك وان قال قد برئت من المال فان ابا يوسف قال فى ذلك هذا بمنزلة قوله قد قبضت منك المال واما فى قولنا فهو بمنزلة قوله قد أبرأتك من المال فى جميع ما وصفت لك

واولم يكن شيئاً من هذا ولكن الذى له المال مات فورثه المحتمل عليه او ورثه الذى كان عليه الأصل فان كان الوارث المحتمل عليه رجع بالمال على الذى كان عليه الأصل ان كان ضمن عنه (٣) بغير امره لم يرجع عليه بقليل ولا كثير

(١) كذا ولعله « الذى دفعه » ح (٢) كذا وكأنه سقط « قال » (٣) سقط شىء ، لعله

وبرئاً جميعاً من المال وإن كان الوارث الذى عليه الأصل فإن كان امره بالضمان لم يرجع على المحتال عليه بقليل ولا كثير لأنه لو رجع عليه أخذ منه ما أدى إليه ألا ترى أنه لو أدى ذلك إلى الميت قبل موته رجع به على الذى عليه الأصل فكذلك لا يرجع (١) الذى عليه الأصل إذا ورثه على المحتال عليه بقليل ولا كثير

ولو كان المحتال عليه ضمن عن الذى عليه الأصل بغير امره رجع الذى عليه الأصل بالمال على المحتال عليه لأن المال صار له وهو منه برىء فصار بمنزلة الميت فيرجع بما صار له من ذلك على المحتال عليه .

ولو لم يمت الذى له ولكن الذى عليه الأصل تبرع بأداء المال فأداه عن المحتال عليه وقد كان المحتال عليه ضمن بأمره فقال له المحتال عليه تطوعت عنى بالأداء فكان الذى أدى عنى ذلك غيرك فأدى إلى ما ضمننت عنك ولا (١) شئ . للمحتال عليه على الذى عليه الأصل وإن كان ضمن عنه بأمره لأن أصل المال على الذى كان عليه الأصل على حاله وإن كان لا يؤخذ به ألا ترى أن للمحتال عليه أن يأخذ الذى كان عليه الأصل حتى يخلصه مما أدخله فيه فإذا حبس بالمال كان له أن يحبسه .

ألا ترى أن المال لو توى رجع به على الذى كان عليه الأصل فأنما دفعه ليبراً من أن يرجع به عليه أبداً وإنما دفعه أيضاً ليتخلص ويخلص المحتال عليه مما وجب عليه فهذا لا يكون متطوعاً فى الأداء والاداء جائز وإن كان لا يؤخذ به ألا ترى أن للمحتال عليه أن يأخذ الذى كان عليه الأصل وقد برئاً جميعاً ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بقليل ولا كثير .

ولو أن رجلاً اجنبياً هو الذى نقد المال فإن كان قال أتقذك هذا المال نقد المال عن الذى عليه الأصل ليبراً من أن يرجع عليه وليبراً من أن تأخذه المحتال عليه فيخلصه من هذا المال أو قال أتقذك هذا المال عن الذى عليه الأصل ولم يذكر شيئاً غير ذلك فهذا والأول سواء كأن الذى عليه الأصل أدى المال .

(١) الأصل « لا يرجع على الذى » - ح (٢) الظاهر « فلا » - ح



وان كان الذى قد المال تقده ولم يقل قليلا ولا كثيرا او تقده وقال  
اوديه اليك عن المحتمل عليه كان تقده جائزا وكان متطوعا فيما قد ورجع المحتمل  
عليه على الذى كان عليه الأصل بما ضمن عنه لانه ضمن عنه بأمره فكأنه هو الذى  
ادى المال حين ادى عنه غيره .

ولو كان المحتمل عليه ضمن عن الذى عليه الأصل بغير أمره او اذاه  
المحتمل عليه او اذاه عنه غيره بأمره او بغير أمره لم يرجع واحد منهما على صاحبه  
بقليل ولا كثير لان الذى كان عليه الأصل كان متطوعا فيما ادى عن المحتمل  
عليه لأن المحتمل عليه لم يكن له عليه ان يأخذه بتخليصه حتى يؤدى عنه شيئا فانما  
ادى الذى عليه الأصل عن نفسه لانه فلا يرجع عليه بشيء ابدا ان توى على  
المحتمل عليه فلذلك لم يرجع عليه .

فان كان المحتمل عليه امر الذى عليه الأصل ان يؤدى المال عنه فأذاه  
عنه كما أمره ولم يكن الذى عليه الأصل أمره بالضمان كان للذى عليه الأصل ان  
يرجع بما ادى على المحتمل عليه وهذا بمنزلة الميراث الذى وصفت لك وهذا ، كله  
قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

## املى مسائل صغارا مختلفت

وقال فى رجل اودع رجلا جارية فتصدق المستودع بها على امرأته  
ثم جاء المودع فطلب جاريته الى المستودع ، قال ان صدقته امرأته انها جاريته  
الى اودعها فانه يردها عليه وان كذبت فعلى المستودع قيمة الجارية لمولاها  
وان اقام المولى الأول البينة اخذ جاريته .

نفة التوديع

وقال محمد اذا ادعى الرجل قبل رجل هبة او عارية او اجارة او ودعة  
او منحة او شرى وجحدته اخرى ادعاها قبله فقال المدعى للقاضى حلفه انى لم  
اهب له هذا الذى اودعته او لم اودعه او لم اوجره او لم امنحه او لم ابعه منه  
فان القاضى لا يحلفه الا على ان ليس لهذا المدعى قبلك هذا الحق الذى يدعيه  
ولا يحلفه على انه لم يبع منه ولم يؤجره وغير ذلك .

قال

قال محمد في امرأة قالت لسلام ان وافيتني في موضع كذا وكذا فانت حروا تزوجك ولى عليك الف درهم فقال نعم فوافاها في ذلك الموضع قال قدعتي السلام وتقسم الألف على قيمة السلام وعلى مهر مثلها فما اصاب قيمة (١) السلام فهو عليه وما اصاب مهر مثلها فهو هدر لا يؤخذ به السلام وان لم يقبل السلام في اصل الشرط فيقول نعم فوافاها فهذا ليس بشيء .

وقال محمد في رجل كاتب غلاما له على الف درهم وجعلها نجوما عليه <sup>صفة المكاتب</sup> على انه اذا ادى هذه الألف فعليه الف اخرى يؤديها الى ، قال هذا جائز كأنه كاتبه على الفين جميعا .

وقال في رجل رهن غلاما له قيمته الف درهم بخمسة فشيح السلام الرهن المرتين موضحة ، فقال على الراهن ثلاثة ارباع الارش ويطلق عنه الربع وذلك ان ثلاثة ارباع من السلام كان فارغا لم يكن في الرهن والربع كان في <sup>صفة للرهن</sup> الرهن وكان المرتين كأنه قبضه فذلك الربع هدر .

وقال في رجل ادعى ان اربعة نفر غصبوه كرا من بر فاقام شاهدا فشهد له ان هؤلاء الاربعة غصبوه هذا الكر الذي يدعيه وشهد له شاهد آخر ان هؤلاء الاربعة ورجلا غصبوه هذا الكر قال لا يكون هذا تكذبا للشاهدين فللمدعى اربعة انماس الكر ، ولو أن احد الشاهدين شهد ان ثلاثة من الاربعة غصبوه وشهد الآخر ان اولئك الاربعة غصبوه والمدعى يدعى على الاربعة قال هذا تكذيب منه للشاهد .

وقال في رجل قال لرجل اني شاخص فتعاهد برذوني واسقه واعلفه وقيم عليه فأمر هذا المأمور غلاما ان يسقيه فركبه الغلام في التهر فادخله في موضع عميق فلم يعلم به الغلام فغرق الغلام والبرذون او سلم الغلام وغرق البرذون فان كان الغلام غلامه او اجيره او انسان من عياله فليس عليه شيء وان كان اجنيا فهو ضامن لقيمة البرذون .

وقال في رجلين كان في ايديهما كرا من شعير وكر من بر فاخطط



ابو الشعير فقال صاحب الحنطة لى الكران من الحنطة ولك الكر من الشعير وقال الآخر لى كران من شعير ولك كرم من حنطة ولا بينة بينهما قال يصدق كل واحد منهما فى النصف بعد أن يحلفا بالله ثم يقسم بينهما نصفين لكل واحد منهما كرو نصف فيباع ذلك فيعطى صاحب الشعير قيمة كرو ونصف شعيرا ويعطى صاحب الحنطة قيمة كرو ونصف حنطة مخلوطة .

وقال فى رجل شهد عليه رجل انه اقرب يحمل جارية له ثم ولدت مكانها ثم جاء آخر فقال لا اعرف ما يقول ولكن اشهد أنه اقرب يحمل الثانى ثم ولدت مكانها ثم جاء آخر فقال لا اعرف هذا ولكن اشهد انه اقرب يحمل الثالث فولدت مكانها فان كان المولى حيا فالأكبر عبد والثانى موقوف مع امه فاذا مات سيدها عتق بعثتها والثالث حر على كل حال لانها صارت بالثانى ام ولد ولم يثبت نسبه والثالث ولده ، وان كان قد مات المولى فالأكبر عبد والثانى حر لانها صارت به ام ولد ولا يثبت نسبه والثالث حر ثابت النسب .

## املى فى الشر كسرة

لوضيعة  
أش المال الأسدى عن عامر الشعبي قال قال على بن أبى طالب فى الرجلين يشترى كان الربيع بينهما على ما اصطلاحا عليه والوضيعة على رأس المال .

قال محمد فبهذا تأخذ فاذا حضر الرجلان بفاء احدهما بالف وجاء الآخر بالف (١) فاشترى على ان يشتريا ويبيعا على ان ما كان فى ذلك من ربح فلاحدهما بعينه الثلثان من الربيع وللآخر الثلث والوضيعة على رأس المال فهذا جائز والربيع بينهما على ما اصطلاحا عليه لأنه قد يكون احدهما ابصر بالشراء والبيع من صاحبه فبأخذ فضل الربيع افضل البصر فهذا لأبأس به الا ترى ان الرجل يدفع اليه المال المضاربة على ان يعمل به فما كان فى ذلك من ربح فهو بينهما نصفان فيكون ذلك جائزا ويكون له نصف الربيع بالعمل وهذا ليس له رأس مال اما صاحب رأس المال الذى اعطى المال خاصة دونه فهذا لأبأس به ولو كانا اشتريا

ان الربح بينهما على ما وصفت لك اثلاثا والوضيعة على ذلك فعلا على ذلك الشرط  
فربما او وضعا فالوضيعة بينهما على رأس المال لأن الوضيعة انما هى شيء يذهب  
من مالهما فانما يذهب من مالهما على قدر مالهما والربح فليس بشيء من مالهما الشركة  
انما هو فضل يكتسبانه فلا بأس بان يفضل احدهما صاحبه في الربح ولا تفسد والمضاربة  
الشركة باشتراطهما الوضيعة اثلاثا لأن الشركة والمضاربة لا تفسد هما الشروط لا تفسدان  
انقاسدة كما تفسد البيع والاجارة فاذا اشترطا في الشركة والمضاربة شرطا فاسدا بالشروط  
كانت الشركة والمضاربة جائزتين ويطل الشرط الفاسد فاذا اشترطا في  
الشركة ان الربح اثلاثا وان الوضيعة اثلاثا كان اشتراط الوضيعة اثلاثا فاسد  
يطل اشتراط الوضيعة وكانت الشركة صحيحة على ما اشترطا من الربح .

وكذلك المضاربة لو دفع رجل الى رجل مالا مضاربة على ان يعمل  
به فما كان في ذلك من ربح فبينهما نصفان وما كان في ذلك من وضيعة فعليها  
نصفان فعلم بالمال فربح او وضع فالربح بينهما على ما اشترطا والوضيعة  
على المال لا يلحق المضارب فيها قليل ولا كثير ، وهذا كله قول ابي حنيفة  
وابي يوسف وقولنا .

واذا اشترك الرجلان بمالين والمالان سواء فاشترطا ان يشتريا ويبيعا  
جميعا وشرطا على ان ما رزقها الله عز وجل في ذلك من شيء فلا أحدهما بعينه  
الثلاثان والآخر اثلث فلما وقعت الشركة على ذلك مرض الذى شرط له الثلاثان  
فلم يعمل في المال قليلا ولا كثيرا وعمل به الآخر فاشترى وباع حتى ربح مالا  
كثيرا فالربح بينهما على ما اشترطا وان كان الذى اشترط فضل الربح لم يعمل  
في ذلك شيئا انما ينظر في الشركة الى اصل الاشتراط فاذا كان صحيحا جائزا  
جازت الشركة وكان الامر على ما اصطلاحا عليه ولو لم يعمل الآخر فيه شيئا لأنى  
اجعل العامل متطوعا بعمله عن شريكه الا ترى ان رجلا لو دفع الى رجل مالا  
مضاربة على ان يشتري به ويبيع فـ رزق الله في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان  
فلما وقعت المضاربة مرض المضارب فلم يقدر على العمل فقال رب 'مالا انا



أخذ المال واشترى به وبيع على المضاربة ففعل ذلك رب المال فربح مالا كثيرا  
انه بينهما على ما اشترطا من الربح وان كان المضارب لم يعمل في ذلك شيئا  
فكذلك الشريك كان للذان وصفت لك قد اذن كل واحد منهما في اصل الشركة  
لصاحبه ان يشتري ويبيع فاذا اشترى احدهما دون صاحبه وهو الذى اشترط  
له اقل الربح لم يحرم الآخر مما شرط له من الربح قليلا ولا كثيرا

الشرط ولو كانا حين اشتركا اشترطا ان الذى يلى العمل والشراء والبيع  
الشركة احدهما بعينه دون الآخر فقبض المال الذى اشترط عليه العمل فاشترى به  
وباع فربح فيه مالا كثيرا فان كان الذى ولى العمل الذى شرط له الثلثان  
من الربح فذلك جائز على ما شرط لأنه اخذ فضل الربح بالعمل فصار فيه بمنزلة  
المضارب ، وان كان الذى اشترط عليه العمل لم يعمل وعمل الذى شرط له  
ثلث الربح كانت الربح بينهما نصفين على رؤس اموالهما ولا يكون للذى لم  
يعمل من الربح الا حصة رأس ماله ولا يكون للذى عمل الاربع رأس ماله  
لأنه لم يشترط عليه عمل .

وان كان الذى اشترط عليه العمل اشتمى شكاة شديدة فأمره  
فاشترى وباع حتى ربح مالا كثيرا فالربح على رأس اموالهما ولا ينفع الذى  
لم يشترط عليه العمل شراؤه وبيعه شيئا الا ترى انه انما ينظر في ذلك الى اصل  
الشركة فاذا كان العمل قد اشترط عليهما جميعا او على الذى فضل من الربح  
ولم يعمل لم يكن له الاربع رأس ماله ولم يكن للآخر الاربع رأس ماله وان  
كان هو الذى عمل بالمال فربح فيه بأمر صاحبه فهذا على ما وصفت لك وله ما شرط  
له واما الوضعية في ذلك فلا تكون الا على رأس المال لانه شيء ذهب من رأس  
المال فذهب على قدر اموالهما . وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف وقولنا .

وقال ابو حنيفة اذا اشترك الرجلان بوجهيهما ولا مال لهما على ان  
يشترىا ويبيعا بالدين فما اشترىا في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فذلك جائز  
وما اشترىا جميعا او شتى فهو بينهما على ما وصفت لك فان فضل احدهما صاحبه

فى الربح لفضل بصره فقال على ان يكون لك الثلثان من الربح ولى  
الثلث فراضيا بذلك فاشترى ارباعا فربحا ربعا كثيرا فالربح بينهما نصفان  
واشترى طهما لأحدهما فضل الربح باطل .

ولا يشبه هذا الوجه الأول لأن هذين اشترى ابدى وبما ل  
مضمون ولا يأكل أحدهما ربح ما قد ضمنه صاحبه فهذا لا يكون الربح  
فيه أبدا الا على قدر الوضعية ولا يكون الربح والوضعية الا على قدر مالهما مما  
اشترى ، فان كانا اشترى انما اشترى بينهما نصفان لم يكن الربح أبدا ولا الوضعية  
الا نصفين لأن ضمان ما اشترى بينهما نصفان وعليهما نصفان وكذلك يكون  
الربح بينهما نصفين والوضعية عليهما نصفين .

ولو كانا اشترى فى اصل الشركة ان ما اشترى جميعا وشقى فلأحدهما  
الثلثان مما اشترى وللآخر الثلث كان ذلك جائزا وكان ذلك على ما اشترى وربح  
ذلك كله على الثلثين والوضعية على الثلثين والثلث ، وان كانا اشترى ذلك نصفين  
الربح والوضعية لم يكن ذلك على ما اشترى وكان على مالهما فى المتاع الذى  
اشترىاه ، فان كانا اشترى على انه بينهما نصفان وربحه (١) ووضيعته نصفان . وان كانا  
اشترىاه على ان لأحدهما الثلثين وللآخر الثلث فالربح عليهما والوضعية اثلاثا  
وكذلك ان اشترى ارباعا او انخما او اسداسا على ان لأحدهما السدس مما  
يشترىان وللآخر خمسة اسداس لم يكن الربح والوضعية بينهما الا على قدر ذلك  
وان اشترى خلافا لم اتفت الى اشتراطهما ، ولو كان هذا الفضل الربح لأحدهما  
على صاحبه لحازت المضاربة بالدين ألا ترى ان رجلا لو قال لصاحبه اشترى  
بالدين ما احببت على ان تبيعه فما ربحت فهو بيننا نصفان ففعل ذلك المضارب  
فاشترى له كما امره وباع فربح ربعا كثيرا ووضع وضعية كثيرة فالربح كله  
للامر دون المضارب والوضعية على الامر دون المضارب وللمضارب على الامر  
أجر مثله فى عمله لأن الضمان فيما اشترى المضارب يكون مرجعه على الامر فلا

(١) كذا - وانظاه « فربحه » ح .



ياكل المضارب ربح مال قد ضمنه غيره .

وكذلك الشركة الذى وصفت لك بالدين الا ان الشريك الذى اشترط فضل الربح لا يكون له اجر فى عمله كما جر المضارب لانه عمل فى ملك هوفيه شريك ولا اجر لمن عمل فى مال هوفيه شريك وان اشترط ذلك ، انما (١) المضارب فانما عمل فى مال لا شريك (٢) له فيه فله فيما عمل اجر مثله على الامر الذى امره بالعمل ان ربح او وضع او ذهب المال كله والربح والوضيعة لآمره عليه وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

شركة  
القصارين  
وقال ابو حنيفة اذا اشترك الرجلان بالعمل وكانا قصارين او خياطين  
او ضياعين (٣) فاشتركا على ان يعملوا العمل جميعا وشتى على (٤) ان ما عملا  
فلهما نصفان ووضعيه عليهما نصفان وفضله بينهما نصفان فذلك جائز وكذلك  
ان كان احدهما خياطا والآخر قصارا فاشتركا على ان يتقبلا العملين جميعا على  
ان يعملوا ذلك فما كان فيه من فضل فهو بينهما نصفان وما كان فى ذلك من  
وضيعة فهو عليهما نصفان ثم خلا كل واحد منهما بعمله دون صاحبه فذلك جائز ،  
وكذلك ان عمل احدهما دون صاحبه فذلك ايضا جائز وما كان فى ذلك من  
فضل فهو بينهما على ما اشترطا وكذلك الوضيعة ، فاذا اشترط احدهما على  
صاحبه وعملهما واحدا ومفترقا فضلا مما يصيبان واشترط احدهما الثلثين  
او ثلاثة ارباع او اربعة احماس وشرط لصاحبه مابقى فذلك جائز كله على  
ما اشترطا عليه اذا كانا قد اشترطا فى اصل الشركة العمل منهما جميعا عمل الذى  
ذكر القباله اشترط انكثيرا ولم يعمل فاذا الوضيعة فلا تكون بينهما الا نصفين على قدر  
قبالتهما فان كانا اشترطا فى اصل الشركة ان ما تقبلا من ذلك فثلثاه لاحدهما  
بعينه وثلثه للآخر والوضيعة بينهما نصفان والربح بينهما نصفان والقباله (٥) بينهما على  
ما اشترطا والربح بينهما على ما اشترطا واشترطها الوضيعة باطل والوضيعة

(١) الظاهر «واما» ح (٢) الظاهر «لاشرك» ح (٣) كذا ولعله «صباغين» او

«صباغين» ح (٤) الاصل «وستا على على» كذا - ح (٥) الظاهر - فالقبالة - ج

بينهما على قدر ما اشترطا من القبالة وقياس القبالة بمنزلة شركتهما فالمال (١) المعين الذى وصفت لك فى صدر الكتاب فلا يشبه شركتهما فى القبالة شركتهما بالدين لأنهما حين تقبلا لم يلزمهما مال يضمنانه ثمنا للقبالة فتقاس القبالة على الشراء بالدين فانما تقاس القبالة فيما يتقبلا من الاعمال بشركتهما بالمال المعين فى جميع ما وصفت لك، فان قال قائل ربما لحقهما فى القبالة الضمان، قيل له والمال المعين ربما ضاع المال قبل ان ينقد فيلحقهما به الضمان فليس ينظر الى ذلك انما ينظر الى اصل الشركة فاذا كان اصلها (٢) فيمال يصالح الا بالضمان مع الشراء يلحق الشريكين لم يأكل احدهما فضل مال يضمنه غيره، واذا كان اصل الشركة لاضمان فيه على واحد منهما الا يعطب يحدث او بمال يضيع جاز أن يشترط احدهما لصاحبه فضلا عن الربح على ما وصفت لك، وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا.

### املى مسائل صغار مختلفة

وقال فى رجل اكرى دابة فقال اكرى دابتك هذه من الرقة الى اكرى الدابة باجر وان وهران بعشرين درهما، قال هذا فاسد كأنه دفع الى باجر وان الأجر مرتين، وان كانت باجر وان نصف الطريق فهو جائز، وان كانت اقل من نصف الطريق فهو فاسد، وان قال اكرى يتها الى باجر وان بعشرة ومن باجر وان الى حران فهو جائز.

وقال فى رجل قال لغلाम له اخذ منى سنتين وانت حرفخذ منه سنة خدمة الغلام ثم مات، قال ان ترك مالا يؤخذ منه قدر قيمة خدمته خدمة سنة، وامانى قول ابى حنيفة فالمال كله مال مولاه، وقال اذا مات المولى قبل موت العبد خدم وراثته ثم يعتق فى قول محمد وابى يوسف، وامانى قول ابى حنيفة فهو مملوك. وقال فى رجل قال لامرأته اتزوجك على ان اعتق اباك، قال ان قلت له نعم على ان تعتقه عنى تتزوجها تعتق ابوها ساعة تقع عقدة النكاح، وان لم تقل عنى فالنكاح جائز ويعتق ابوها على الزوج ولها مهر مثلها.

(١) الظاهر «بال مال» - ح (٦) الاصل «اصليا» كذا.



وقال في رجل تحته أمة قال لها إذا مات مولاك فأنت طالق اثنتين  
فمات المولى والزوج وارثه لا وارث له غيره ، قال أماي قول أبي يوسف  
فتطلق اثنتين ، وأماي قول محمد وزفر فلا تطلق لأن الطلاق والملك  
وتعاب جميعا .

رجل قال لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق الا واحدة انها ثنيا  
والاستثناء فيه باطل ، وان قال أنت طالق أنت طالق غير واحدة فهي طالق  
ايضا اثنتين والاستثناء فيه باطل فان قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة فهي طالق  
اثنتين واذا قل أنت طالق اثنتين غير واحدة فهي واحدة ، قل كل طلاق يقع  
فيفرق بالاستثناء (١) فيه باطل .

دية قطع اللسان

وقال في رجل قطع لسان من لم يتكلم بعد ، قال فيه حكومة عدل ،  
وكذلك اذا قطع ذكره ولم يتم ذكره للبول بعد ففيه حكومة عدل ، وان  
قطعه وهو يقوم اذا بال فالدية تامة ، وان كان الصبي قد تكلم ببعض الكلام  
فقطع لسانه فعليه الدية بقدر ما قصت ، وان قطعه وهو يقدر على صلة الكلام  
ففيه الدية .

وقال في رجل وجأ رجلا بسكين ثم جاء رجلا فاحتملاه معه حتى  
القاه الرجل أقوه في الفرات فمات ، قال يكون ثلث الدية على الذي وجأه سدس في ماله  
في الماء وسدس على عاقلته لانه جنى عليه جنتين جنانية بحديدة فذلك في ماله وجناية  
بالقائه في الماء فذلك على عاقلته ، والثلاثان على الاثنين على عواقلهما لأنه لما (٢) جنى عليه  
كل واحد منهما جنانية واحدة فالقاه في الماء فذلك صار ذلك على عاقلتهما .

## أماي في الكفالة

واذا كان للرجل على الرجل ألف درهم فكفل عنه رجلا فقالا قد  
كفلنا لك عن فلان بألف درهم ولم يزيدا على ذلك شيئا فعليه (٣) المكفول له بعد

(١) الاصل « بالاستثناء » (٢) كذا واظهاره « انما » - ح (٣) كذا واظهاره

ذلك فليس له ان يأخذ واحدا منها الا بنحو خمسة لأن كفالتهما حين كانت بالآلف واحدة لزوم كل واحد منهما نصف الآلف لا يلزمه غير ذلك، ولو كانا كفلا له بالآلف متفرقين وان كانا في مجلس واحد فقال احدهما له كفلت لك بالآلف اتى لك على فلان فرضى بذلك المكفول له ثم كفل الآخر بمثل ذلك وذلك كله بأمر الذى عليه المال او بغير امره فذلك كله سواء وللمكفول له ان يأخذ أى الكفيلين حضر بجميع المال وان حضر اجمعيا ان يأخذ ايها شاء بجميع المال فان حضرا ولم يؤدى شيئا حتى اخذهما صاحب المال بما له فضمن كل واحد منهما عن صاحبه المال فللمكفول له صاحب المال ان يأخذ ايضا ايها شاء بجميع ما له فان اداه احدهما اليه كان له ان يرجع على الكفيل معه بنصف المال وان شاء رجع بالمال كله على الذى عليه الأصل بجميع المال ان كان امره بالكفالة، وان اخذ الذى له المال احدهما بما له فأدى اليه منه مائة درهم او مائتين او ثلثمائة او اكثر من ذلك لم يرجع على الكفيل معه بقليل ولا كثير حتى يؤدى خمسة مائة فاذا أدى اكثر من ذلك رجع بالفضل على الكفيل معه فاما فيما بينه وبين خمسة مائة فانه لا يرجع بشيء من ذلك على الكفيل الآخر ولكنه يرجع بذلك على الذى عليه أصل المال ان كان امره ان يكفل عنه، فان لم يكن الذى له المال اخذ من واحد من الكفيلين شيئا حتى حضر الذى عليه الأصل والكفيلان جميعا فكفل الذى (١) له المال بعضهم بعضا بالمال فللذى له المال ان يأخذ ايهم شاء بجميع ما له كما كان له ان يأخذهم فيما مضى، فان أدى احد الكفيلين من المال مائة او مائتين او اكثر من ذلك رجع على الكفيل معه بنصف ما أدى من قليل او كثير وان شاء رجع بجميع ما أدى على الذى عليه أصل المال لأنهم حين اجتمعوا جميعا فكفل بعضهم على بعض بالمال تقضت هذه الكفالة كل كفالة كانت قبلها فصار هذا بمنزلة رجل عليه الف درهم فكفل بها عنه رجلان على ان بعضهم كفيل عن بعض بجميع المال فأى الكفيلين أدى شيئا كان له ان يرجع على صاحبه بنصفه وان شاء رجع به كله على الذى عليه أصل المال لأن الكفيلين لم يكن عليهما من أصل المال شيء .



قول المعطى

ولو كان لرجل على رجلين ألف درهم فكفل أحدهما عن صاحبه بحصته ولم يكفل الآخر عنه بشيء من المال ثم إن صاحب المال لقي الذى كفل له بالمال فأعطاه خمسمائة درهم فاقول قول المعطى إن قال أعطيتكها من الكفالة صدق على ذلك وأخذها كلها من شريكه وإن قال أديتها على خاصة كان القول قوته مع يمينه ، وإن قال أديت بعضها من الكفالة وبعضها مما على خاصة فاقول قوله فيما قال من ذلك مع يمينه على ما ادعى عليه الذى قبض المال والذى كفل عنه .

ولو لم يأخذ الذى له المال منه شيئاً حتى لقيها جميعاً فكفل الذى لم يكن كفل عن شريكه بحصته من الألف بأمر شريكه فقد صار كل واحد منهما كفيلاً عن صاحبه بحصته فإن أدى أحدهما شيئاً لم يكن ذلك إلا من حصته خاصة ، فإن قال حين تنقدها إنها من حصته صاحبه ورضى بذلك الذى له المال لم يلتفت إلى رضاه وكان ما أعطى أحدهما من قليل أو كثير من حصته خاصة وإن سمي غير ذلك حتى يؤدى النصف فما أدى زيادة على النصف رجع به على شريكه ، وإن لم يؤد واحد منهما شيئاً حتى تهيء الذى له المال أحدهما فأعطاه كفيلاً بالمال ثم إن صاحب المال لقي الآخر فأعطاه ذلك الكفيل كفيلاً بالمال فهذا جائز ، وإن نقد الذى له المال الكفيل الآخر بالمال فأداه أو أدى بعضه كان له أن يرجع بما أدى من قليل أو كثير على أيهما شاء وإيها أخذ منه من ذلك شيئاً لم يرجع المأخوذ منه من ذلك شيء منه على شريكه حتى يؤخذ منه أكثر من النصف رجع على شريكه بالفضل .

ولو لم يأخذ الذى له المال من الكفيل الآخر شيئاً حتى لقيهم فضمن بعضهم عن بعض جميع المال ثم تهيء الذى له المال الكفيل الآخر فأخذ منه جميع المال فإن نه أن يرجع على أيهما تهيء بثلاثة أرباع ما أدى لأنه أدى عنه خمسمائة عليه وكافة جميعه كفيالين بحصة الآخر وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه بجميع ذلك فأيها أدى رجع على صاحبه بنصفه وكذلك لو أدى الكفيل الآخر من المال قليلاً أو كثيراً رجع بثلاثة أرباعه على أيهما شاء .

ولو كان

(٦)

ولم (١) يأخذ الذى له المال من الكفيل الآخر شيئاً ولكنه أخذ جميع المال من احد الأولين ثم لقي الذى اخذ منه الكفيل الآخر ذلك فان له ان يرجع عليه بربع ما أدى .

ولو لم يلق الكفيل الآخر ولكنه لقي شريكه فان له ان يأخذه بنصف ما أدى ، ولو كان أدى مائة او مائتين او اكثر من ذلك لم يرجع على كل واحد منهما بقليل ولا كثير حتى يؤدى اكثر من نصف المال فاذا أدى اكثر من نصف المال كان له ان يرجع بذلك الفضل على شريكه كله وان شاء رجع بنصفه على الكفيل الآخر .

ولو ان الكفيل الآخر أدى نصف المال ولم يؤد احد منهم شيئاً غير ذلك ثم لقي احد الشريكين الاولين كان له ان يرجع عليه بثلاثة ارباع ما أدى فان رجع عليه ثم لقي الشريك الذى اخذ ذلك منه شريكه كان له ان يأخذ منه ثلث ما أدى لأن الكفيل الآخر أدى الخمسائة عنهما جميعاً فأدى نصفها عن الذى لقي فأخذ ذلك منه وأدى النصف الآخر عن الآخر وهما كفيلان بذلك جميعاً يرجع على الذى لقي بنصف ما أدى عن شريكه فاذا لقي الشريك الذى أدى شريكه اخذ منه ما أدى عنه فان لقيه فأخذ منه ذلك الربع فانه يرجع عليه ايضاً بنصف ما قبض من شريكه حتى يستويا فى الغرم ، وكذلك لو كان الكفيل الآخر هو الذى لقي الشريك الغائب فأخذ منه الربع الذى أدى عنه ولم يكن الشريك الاول الذى قبض منه الربع لقي شريكه فأدى الشريك الذى قبض منه الربع يرجع على الكفيل الآخر فياً أخذ منه نصف ما اخذ من الشريك الغائب حتى يستويا فيما غرم ما عن الشريك الغائب .

ولو كان المال على الرجلين الأولين على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه بجميع المال فلقبهما صاحب المال فأعطياه كفيلاً جميعاً بمال فالكفيل ضامن جميع المال فان أداه لم يرجع على واحد منهما الا بنصفه ، وان أدى منه قليلاً او كثيراً فالقول قوله فيما أدى وان قال اديته عن احدهما فالقول قوله



فيما رى الى النصف ويرجع بالفضل على الآخر وان قال اديتها عنهما جميعا  
رجع عن (١) كل واحد منهما بالنصف مما ادى وكان القول قولهما فيما ادى  
عن هذا وهذا .

فان لم يؤد شيئا حتى لقيهم جميعا صاحب المال فضمن بعضهم عن بعض  
المال فهذا مثل المسئلة الاولى في جميع ما وصفت لك .

واذا كان للرجل على ثلاثة نفر الف درهم وبعضهم كفلاء عن بعض  
بجميع المال فما ادى احدهم من شيء لم يرجع بشيء منه على واحد من صاحبيه  
حتى يؤدى اكثر من ثلث المال فاذا ادى خمسة من المال ثم لقي احد شريكه  
كان له ان يرجع بثلاثة ارباع ثلث ما ادى لأنه ادى ثلث جميع المال عن  
نفسه وادى الفضل عن صاحبيه فيرجع على الذي لقي منها بنصف ذلك الفضل  
لأنه اداء عنه وهما كفيلان بالباقي عن شريكهما الغائب فللذى ادى ذلك ان  
يرجع على شريكه الذي لقي بنصفه حتى يستووا في الغرم الذي غرموا عن  
الغائب .

الكفلاء  
بعضهم  
عن بعض

فان اخذ ذلك منه ثم ان احدهما لقي الشريك الغائب فانه يأخذ منه  
ما ادى عنه وهو ربع سدس من جميع المال ، فان اخذ ذلك منه ثم لقي صاحبه  
الأول الذي لم يقبض من الشريك الغائب شيئا اخذ منه نصف ما اخذ الأول  
حتى يستويا في الغرم عن الغائب حتى لا يأخذ واحد منهما من الشريك الغائب  
شيئا الا شركة فيه صاحبه لانهما كفيلان عن الغائب بما عليه لصاحب المال . وهذا  
كله قول ابي يوسف وقولنا وهو كله قول ابي حنيفة وقياسه .

## أمل في الديت تكون في الطريق

اخبرنا محمد بن قيس الاسدي عن ابي عون محمد بن عبيد الله الثقفي عن  
شريح ان رجلين كانا يكمدان ثوبا في السوق فدفع رجل رجلا على الثوب  
فتعثر ، فقال شريح الضبان على الدافع ، والمدفوع بمنزلة الحجر قال محمد فبهذا

الضبان على  
الدافع

نأخذ وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف .

وكذلك لو دفع رجل رجلا على رجل فقتله كانت الدية على عاقلة الدافع والكفارة على الدافع ولم يكن على المدفوع دية ولا كفارة .

وكذلك لو أن رجلا وضع حجرا أو خشبة في طريق من طرق وضع الحجر المسلمين فعثر بذلك رجل فوقع على رجل فقتله فالدية على عاقلة واضع الحجر في طريق المسلمين ووضع الخشبة وليس على الواقع دية ولا كفارة (١) ايضا على واضع الحجر والخشبة لأنه وان كان جانيا فليس بجاني بيده ولا كفارة عليه حتى يجنى بيده ، وكذلك لا يحرم الميراث ان كان وارثا ، فاما الدافع الاول فان عليه الكفارة ويحرم الميراث لأنه جاني بيده . وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف وقولنا .

وقال ابو حنيفة اذا كان الرجل يمشي في الطريق من طرق المسلمين لبس الطيلسان عليه شيء لا بسه سيف او طيلسان او غيره فوقع ذلك عنه فعطب به عاطب فقتله في الطريق او وقع على انسان فأعنته أو وقع في طريق فعثر به عاثر فأعنته فلا ضمان عليه في شيء من ذلك .

ولولم يكن لا بسا لذلك ولكنه كان حاملا شيئا فوقع على انسان فقتله او وقع منه فعثر به عاثر فأعنته فهو ضامن لدية من هلك بذلك ، وقال لا يشبه ما كان لا بسه ما كان حامله ، لا يضمن من اللباس شيئا ويضمن فيما كان حامله فيسقط منه ، وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف وقولنا .

وكذلك او كان يمشي في الطريق فأدركته منيته فوقع ميتا على رجل فأعنته او وقع ميتا فعثر به عاثر فأعنته فلا ضمان عليه ولا على عاقلة في شيء من ذلك .

وقال لا يشبه هذا ولا اللباس ماسواهما ، قال لان اللباس امر لا بد منه اللباس امر فلا ضمان عليه فيما كان منه في الطريق لأن له ان يمشي في الطريق فما كان لا بد منه لا بد منه منه مثل اللباس ونحوه فلا ضمان عليه فيه فأما ما حمل في الطريق فان له منه بدا

(١) كأنه سقط هنا « ولا كفارة » كان الناسخ توهم انها تكرار فحذفها - ح .



وان كان له ان يحمله وانما ذلك على انه ان سقط فاعنت ضمن الحامل ما اعنت  
ما حمل .

السائق وكذلك الرجل يسوق الدابة او يقودها او يكون راكبا عليها فيسقط  
والقائد عنها بعض ما عليها بما حمل عليها من اداتها من سرجها او لجامها او جلها او نحو ذلك  
والراكب ان سقطت منه فاعنت انسا نا فاعنت بعض ما سقط عنها انسانا او سقط  
ضا منون في الطريق فعثر به انسان فاعنته ذلك فالسائق والقائد والراكب ضامنون  
لذلك كله انما يبطل من الضمان خاصة اللباس فانه لا بد له منه ونفسه خاصة  
اذا وقع ميتا لأن اللباس الناس فيه شرع سواء كلهم لا يجد منه بدا فاذا كانوا  
فيه اسوة لم يضمنوا منه شيئا وانما تجيز (١) من ذلك وبطل فيه ما كان يلبسه الناس  
فاذا لبس من ذلك مالا يلبسه الناس جعلته بمنزلة الحامل لذلك وضمته فيه كما  
يضمن الحامل ، فاما الرجل اذا كان يمشى فوق ميتا فهذا الا ضمان عليه ايضا  
في وقوعه لانه وقع بعد ما صار غير جان وصار بمنزلة الحائط والخشبة تقع من  
غير أن يطرحها احد فكذلك الميت .

لضمان على ولو أن مريضا ادركه غشي فوق مغمى عليه او مغشيا عليه او ادركه  
الريض ضعف لا يقدر منه على المشى فوق على انسان فقتله او وقع حيا على الارض كما  
اذا وقع وصفت لك ثم مات في مكانه ذلك فعثر به عاثر فاعنته ذلك كان الضمان واجبا  
على انسان فعلى عاقلته لانه وقع حيا ومثله يجنى فهو ضامن ، فان كان وقع على انسان فقتله  
فعلى عاقلته الدية فان برأ فعليه الكفارة ولا يرث من الذي وقع عليه شيئا  
لأنه كان قاتلا بيده ، ولو وقع فعثر به عاثر فمات من عثرته فعاقلة المعثور به  
ضا منون لدية العاثر ولا كفارة على المعثور به فلا يحرم الميراث ان كان وارثا  
للعاثر لأن ذلك ليس بجناية من المعثور بيده انما عطب العاثر بعثوره بالمعثور به  
ولا يشبه هذا الذي سقط ميتا لان الذي سقط ميتا انما يكون الجناية بسقوطه  
في الطريق ولا يكون سقوطه في الطريق بعد موته جناية منه فلذلك اقرقا .

(١) كذا بغير نقط في الاصل ؛ والمعنى « نهدر » - ح .

وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

ولو أن رجلا كان يمشى فى طريق من طرق المسلمين عثر بحجر دية الميتين وضعه واضع فخر ميتا ثم ان رجلا آخر عثر بالميت فخر ميتا كان دية الميتين على واضع واضع الحجر لان الاول حين عثر بالحجر فخر ميتا فكأن الذى وضع الحجر رعى الحجر به فى ذلك المكان ميتا ، وكذلك لو عثر واحد بعد واحد حتى يموت عشرة او اكثر من ذلك كانت دياتهم جميعا على واضع الحجر ولو أن العاثر الأول لم يعثر بحجر وضعه انسان ولكنه سقط من حائط لم يشهد على صاحبه فيه او عثر بشيء من الطريق او عثر بقميصه فتعقل به فسقط على انسان فقتله او سقط ميتا من ذلك فعثر به عاثر فمات ثم عثر العاثر الثانى انسانا آخر فمات فضمن ذلك كله على العاثر الأول لانه كأنه رعى بنفسه فى الطريق او كأنه قتل نفسه فى الطريق فهو ضامن لمن عثر به اولو (١) عثر بمن عثر به حتى يضمّنهم جميعا على عاقبته .

وكذلك لو كان جالسا فى داره فعثر ببعض متاعه او تعقل بثوبه العاثر فوق على انسان فقتله ودخل داره بأمره او بغير أمره فالعاثر ضامن لديته وعليه الكفارة ولا يرث من المقتول شيئا ان كان وارثه لانها جناية بيده ولو كان حين عثر او تعقل فى داره وقع ميتا او كسيرا فعثر به عاثر دخل داره بأمره او بغير أمره فمات الأمر (٢) من عثرته فلا ضمان على المعثور به ولادية ولا كفارة ولا يحرم ميراثا لان هذا لا يكون اشد من جلوسه فى داره متعمدا فعثر به عاثر فكما لا يضمن فى هذا فكذلك لا يضمن فى الوجه الأول .

وكذلك لو حفر بئرا فى داره فوق فيها انسان دخل بأمره او بغير أمره او عقره كلب له او فحل من الإبل او ضربته دابة له فلا ضمان على رب الدار فى شيء من ذلك .

وكذلك لو كان سائقا لدابة او قائد لها فى داره فأوطت انسانا دخل بأمر صاحب الدار او بغير أمره فلا ضمان على صاحب الدار فى شيء من ذلك ولا على عاقبته ولا كفارة ولا يحرم ميراثا ولو ان رب الدار مشى فى الدار فوق فى البئر التى



حفر بغير تعمد منه على انسان فيها دخلها بأمر صاحبها او بغير امره قتلته فالواقع ضامن لدية الموقوف عليه على عاقلته وعليه الكفارة ويحرم الميراث ان كان وارثا لأنه حين وقع عليه فكأنه جان بيده .

وكذلك لو كان راكبا في داره فأوطت دابته انسانا فقتله والراكب

تضمن

لا يعلم بذلك فهو ضامن لدية الموطأ على عاقلته وعليه الكفارة ويحرم الميراث

العاقلة

لأن دابته وطئته فكأنه وطئه برجله فهذه الجناية بكنائته بيده وكلما ضمننا العاقلة

الجناية

في هذا وفي جميع ما وصفت لك قبله مما أصيب في طريق المسلمين فان كان مكان

على نفس

النفس متاعا او ثيابا او شيئا مما يغرم غير بني آدم فان ذلك يضمنه الذي

يضمن النفس في ماله لا تضمنه العاقلة انما تضمن العاقلة ما كان من ذلك من

بني آدم فاما ما سوى ذلك من الدواب والمتاع والآنية وغير ذلك فالضمان

في ذلك كله على من ضمن النفس في ماله فاما ما كان من الأتقى من بني آدم

فذلك على عاقلة الضامن وما كان من ذلك لا تضمن العاقلة من الأتقى وكان

متاعا او دابا او غير ذلك فلا ضمان في ذلك على احد وهذا كله قول ابي حنيفة

وابي يوسف وقولنا .

وان رجلا اخذ غلاما له صغيرا او كبيرا فأجاسه في بعض طرق

المسلمين فعثر به عثر فمات من عثرته قال ان كان العبد الذي وضع في الطريق يقدر

على ان يتحول من مكانه ذلك فلم يفعل حتى عثر به عاثر فلا ضمان على الذي وضعه

في ذلك المكان وكان ذلك العبد جلس في ذلك المكان من غير ان يجلسه احد

فيقال لمولاه ادفعه برمته بجنايته او افده بالدية .

وان كان صبيا صغيرا لا يقدر على ان يتحول عن الموضع الذي وضع

فيه او كان كبيرا مربوطا او كسيرا لا يقدر على ان يتحول من مكانه ذلك فالضمان

على الذي وضعه في ذلك المكان وكان في ذلك بمنزلة الحجر يوضع فيه فالضمان على

الذي وضعه على عاقلته ولو ان رجلا وضع عبده في طريق من طرق المسلمين ثم اعتقه

بعد ما وضعه ثم عثر به عاثر بعد ذلك يقدر على ان يتحول منه فلم يفعل حتى عثر به عاثر

فأتى فالدبة على عاقلته الذى وضع فى الطريق لأنه حين عتق فكث على جلوسه وهو يقدر على أن يتحول من ذلك المكان فما أحدث من الجلوس بعد العتق جناية جارية منه كأ أنه هو الذى تعد به عتقه فالضمان على عاقلته ولا كفارة عليه ولا على الذى وضعه فى ذلك المكان ولا يجرمان مبرا ثامن المقتول إن كانا وارثين له . ولو كان الذى وضع فى الطريق عبدا صغيرا لا يقدر على التحول أو عبدا كبيرا أمر بوطا أو كسيرا أو عتق ثم عثر به عاثر فعطب من عثرته فعلى مولاه الدبة على عاقلته لأنه كأ أنه حجب وضعه فى الطريق .

ولو أن رجلا أخذ لرجل دابة فأوقفها فى الطريق فلم تبرح من مكانها حتى عثر بها عاثر فعطب وقد كان يقدر صاحبها على أن يحولها من ذلك الموضع فلم يفعل حتى عطب بها عاظم فالضمان على الذى وقفها ذلك الموضع وإن كان يقدر على أن يحول عنه ولا يشبه البهايم فى ذلك بنى آدم لأن البهايم لا تجنى بوقوفها فى الطريق كما يجنى بنو آدم بقعودهم فى الطريق .

ولو أن رجلا أوقف دابة له فى الطريق فزالت عن ذلك الموضع فوقفت فى موضع آخر فعثر بها عاثر فعطب فلا ضمان على رب الدابة لأنها حين تحولت عن موضعها الذى أوقفها فيه برئ من الضمان .

ولو كانت الدابة مربوطة فى الطريق برسن طويل فأوقفها صاحبها فى بعض الطريق وربطها بخالت فى رباطها حتى وقفت فى غير الموضع الذى أوقفها فيه فعثر بها عاثر فعطب ورحمت إنسانا فقتلته فأرابط ضامن لديته لأنه حين ربطها فنعها من الذهاب فكلما وقفت فى موقف وهى فى رباطها على حالها فكأنه وقفها فى ذلك الموقف وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف وقولنا .

ولو أن رجلا ساق دابة له وزجرها فما أوطت فى فورها ذلك فقتلت أو أفسدت من متاع أو غيره فالذى ساقها وزجرها ضامن لذلك كاه وان كان قد كف عن سياقتها وزجرها ما دامت فى فورها ذلك فما كان من نفس فعلى عاقلته وما كان من متاع أو غيره ففي ماله فاذا بحت يمينه أو يسره وقد كف عن سياقتها وزجرها

فوطئت انسانا وافسدت شيئا فلا ضمان على السائق الزاحف في شيء من ذلك  
وان كان ذلك في طريق من الطرق فاستقبلت حائطا عن يمينه طريق وعن يساره  
طريق فآخذ يمينه او يسره وقد كان السائق كف عن سياقتها وزجرها فهو ضامن  
لما اصابته (١) قد اخذت يمينه او يسره لأنها حيث لم تحد عن الطريق فكأنها في  
سنتها وفورها فهو ضامن لما اصابته حتى تأخذ يمينه او يسره وهي تقدر على السير  
فاذا فعلت ذلك فقد خرجت من سياق الرجل وزجره وصارت بعجاء متغلبة  
من سياق لا ضمان فيما اصابته وهو هدر لا غرم فيه على احد. وهذا كله قول ابي حنيفة وابي  
الرجل يوسف وقولنا.

متى تخرج

من سياق

الرجل

## املى مساييل صغارا مختلفة

قال محمد بن الحسن في رجل في يده جارية بغاء رجل فادعى انه باعها  
منه وقال الذي في يده الجارية بل زوجتها، قال يتحالفان ويتراذان فان  
ماتلف من كانت الجارية ولدت له ولدا او قتلت هي وولدها لا يقربها واحد منهما ولا نفقة  
الهبة في يد لها على واحد منها حتى يموت المشتري فاذا مات عتقت هي وولدها وعليه مهر  
البائع مثلها للبائع.

وقال محمد في رجل اشترى جارية من رجل على ان له الخيار ثلاثة  
ايام بثمان مسمى فوهب لها هبة فاستهلكها البائع، قال ان كان المشتري لم يقبض  
الجارية فما تلف من الهبة في يد البائع فليس عليه منه شيء وان كان قبضها  
المشتري وقد مضى الخيار فما تلف من الهبة في يد البائع فهو له ضامن.

وقال في رجلين بينهما عبد فقال احدهما لصاحبه انك اعنتته امس وانت  
مجنون او حر (٢) فقال له ما كنت مجنونا قط ولقد بلغت منذ عشر سنين، قال محمد  
اما الذي زعم لصاحبه انه قد اعنته في ذلك لا يجوز عتقه فقد اقر بالعتق للغلام  
على صاحبه ولا يلزم صاحبه من عتقه شيء بحجوده والغلام حرا قراره على صاحبه

(١) كأنه سقط « وان كانت » او نحوه - ح (٢) كذا والظاهر « صبي »



ويسمى لها في قيمته بينهما نصفان .

وقال في شاهدين شهدا على رجل انه جعل امرأته بيد رجل وشهد  
شاهدان آخران ان هذا الرجل الذى جعل امر هذه المرأة بيده قد طلقها ثم  
رجعوا كلهم ، قال ان كان دخل بها فليس عليهم من رجوعهم عن الشهادة شيء  
لأنه قد وجب لها المهر بدخوله وان لم يكن دخل بها فعلى الشاهدين نصف  
المهر .

وقال في رجل قال لامرأته انت طالق ان شئت اذا شئت قال ان  
قالت قد شئت في جواب كلامه تلك الساعة ان اكون طالقا اذا شئت فلها ان  
تطلق نفسها اذا شاءت .

وقال في رجل دفع ثوبا الى رجل وقال بعه لى فباعه من رجل فقال  
الذى اشتراه اذهب فذهب به فلم يرجع قال ليس على البائع شيء .  
وقال في رجل قال لامرأته اذا حملت فأنت طالق وهى حامل ان  
هذا على حمل مستقبل ، وكذلك الحيض ، وكذلك الدخول ، واما اللباس والركوب  
والسكنى فاذا كانت راكبة اولابسة اوساكنة فان هى ثبتت على الدابة اولم  
تنزع ثيابها اوتخرج من مسكنها من فورها فهى طالق وانوم بمنزلة الحيض  
والدخول والحبل .

## املى في العبد المأذون له في التجارة

قال ابو حنيفة اذا قال الرجل لقوم بايعوا عبدى هذا ، فبايعوه فله حقه  
دين كثير ثم قامت البيعة انه حر الأصل او ان مولاه كان اعتقه قبل ان يقول لهم  
بايعوه فالغرماء بالخيار ان شاؤا اتبعوا الذى بايعوه بجميع دينهم وان شاؤا ضمنوا  
المولى الذى امرهم بمبايعته مقدار قيمته من دينهم لو كان عبدا ولهم ان يأخذوا  
المولى من دينهم بمقدار قيمة الذى بايعوا لو كان عبدا ، وان شاؤا اخذوا الذى  
بايعوا بجميع دينهم لأنه حين قال لهم بايعوا عبدى هذا فقد غرهم منه وان كان  
لم يضمن لهم شيئا لأنه لو كان عبدا لبيع في دينهم .

ولو كان قال لهم بايعوا هذا فقد اذنت له فى التجارة فبايعوه ثم وجدوه حرا على ما وصفت لك فدينهم على الذى بايعوا ولا يلحق الذى امرهم بمبايعته من ذلك قليل ولا كثير لأنه لم يخبرهم انه عبده .

وان كان قال لهم بايعوا عبدى هذا فقد اذنت له فى التجارة فبايعوه ثم لحقهم دين كثير ثم ان رجلا اقام البيعة انه عبده فلا شىء للفرماء على العبد حتى يعتق يوما ما من دهره فاذا عتق اتبعوه بجميع دينهم وللفرماء ان يرجعوا على الذى امرهم بمبايعته بمقدار قيمته من دينهم حين استحق العبد فان رجعوا بذلك عليه فأخذوه اقسما بينهم على قدر دينهم بالحصص لأنه غرهم حين اخبرهم انه عبد له فان عتق يوما من دهره اتبعه الفرماء بما بقى لهم من دينهم ولم يكن للمولى ان يتبعه بشىء مما ادى عنه .

ولو لم يستحق العبد ولكن قامت البيعة انه مدبر للذى امرهم بمبايعته او كاتب له او كاتب امه وكانت ام ولد له فللفرماء ان يرجعوا على المولى من دينهم بمقدار قيمة الذى باعهم او يأخذوا الذى بايعهم بجميع دينهم فان قال المولى لم اغرهم من شىء انما اخبرتهم انه عبدى فقد صدقت لم يلتفت الى ذلك منه حتى يبين فيقول عبدى مدبر او مكاتب او هى ام والدى ، فأما اذا قال فى التجارة عبد او امة لى فبايعوه فهذا عندنا غرور وهو على ما يباع فى الدين حتى يبين غير ذلك فان كان عبدا غير مدبر ولا مكاتب يوم امرهم بمبايعته واخبرهم انه عبد ثم اعتقه بعد ذلك اودبره او كاتبه ثم بايعهم فلحقه دين كثير ثم علموا بما صنع المولى وارادوا ان يرجعوا عليه نفسه لأنه غرهم منه فلا سبيل لهم عليه لأنه امرهم يوم امرهم بمبايعته والعبد على ما قال لم يغررهم منه وانما حدث فيه ما صنع من عتقه بعد ذلك فلذلك لم يغرر الذى امرهم بمبايعته شيئا .

اداء الدين ولو أن بعضهم ادانه قبل عتقه وتديره وادانه بعضهم بعد ذلك غرم بل التدبير المولى للذين ادانوا قبل التدبير والعتق ان شاء الا قل من دينهم ومن قيمته فاقسموا ذلك على الحصص على مقدار دينهم .

ولو كان الذى امرهم بمبايعته اخبرهم انه عبده و قيمته يوم اخبرهم  
الف درهم فزادت قيمته او نقصت وباعوه فلحقه دين كثير ثم علم انه حراً و  
مدبر للذى امرهم بمبايعته فقال اغرم قيمته يوم اخبركم بذلك فأما الزيادة فلم  
اغرمكم منها أو طلب ذلك الغرماء لفضل القيمة لم يلتفت الى شيء من ذلك  
ويضمنه القاضى قيمة الذى امرهم بمبايعته يوم يختصمون لا يضمنه غير ذلك ، فان  
اختصموا و قد مات الذى امرهم بمبايعته فلا ضمان على الذى امرهم بمبايعته لأنه  
انما يضمن القيمة بالغرور ، الا ترى ان العبد لو كان عبد الذى امرهم بالمبايعه  
فمات قبل ان يبيعوه في دينهم لم يكن على احد ضمان ، فكذلك اذا مات و قد غروا منه  
قبل ان يقضى القاضى بقيمته على الذى غرهم فلا ضمان لهم على الذى غرهم من  
قيمة ولا غيرها ، فكذلك اذا نقصت قيمته فانما عليه قيمته يوم يختصمون .

وكذلك لو كان العبد امة اذن لها فى التجارة وقال هى امتى فباعوها فلحقها دين اذا كانت  
كثير ثم ولدت اولاداً ثم علم انها حرة او ام ولد للذى امرهم بمبايعتها فطلب الغرماء الامة مأذوناً  
قيمته من الذى امرهم بالمبايعه وقيمة ولدها فلهم ان يضمنوه قيمتها وقيمة الولد لها فى التجارة  
يوم يختصمون لأنه لو كانت امة فباع (١) كما غرهم منها لبيع معها ولدها فقد  
غرهم من ولدها كما منها فيرجعون عليه بقيمتها وقيمة ولدها يوم يختصمون .  
ولو كانوا اذا نوها الدين بعد ما ولدت والمسئلة على حالها كان لهم  
ان يضمنوه قيمتها خاصة يوم يختصمون ، وان كانت قد زادت فى بدنها قبل  
الدين وبعده ، فأما الولد فلا سبيل لهم على الذى غرهم من ضمان قيمة لأنها  
ولدتهم قبل الدين ولو كان الذى غرهم حراً قافياً قال لم يباعوا لهم مع امهم  
فى دينهم فلذلك لم يكن إنكاراً فى الولد .

ولو كان بعض الدين قبل ان تلد وبعضه بعد ما ولدت كان لأصحاب  
الدين الذى كان قبل ان تلد أن يضمنوا الذى غرهم قيمة الولد يوم يختصمون  
فيسترون (٢) ذلك دون أصحاب الدين الآخر ثم يشتركون جميعاً فى قيمة

(١) كذا والظاهر « تباع » - ح (٢) كذا والظاهر « فيستوفون » - ح .



الأم على قدر مابقى من دينهم .

ولو كانت الأمة أو العبد اكتسبا مالا كثيرا أو وهب لها مال كثير لغرماء . والذي اكتسبا من غير الدين الذى لحقها ثم ان رجلا اقام البيعة انهما مملوكان ان يضمنوا له محجور عليهما فانه يأخذهما يأخذ ما لهما مما وهب لهما وما اكتسبا فيكون ذلك كله له دون الغرماء وللغرماء ان يضمنوا الذى غرهم قيمة العبد وقيمة الأمة يوم يختصمون فان ارادوا أن يضمنوه ما اكتسب العبد والأمة وقالوا انت غررتنا من ذلك لم يكن لهم ان يضمنوه من ذلك شيئا ، ولا يشبه هذا ولد الجارية ولا زيادة البدن لأن ولد الجارية وزيادة البدن مما غرهم منه وهذا ليس مما غرهم منه ، الا ترى ان رجلا لو اشترى جارية فولدت له اولادا واكتسبوا مالا كثيرا ثم استحق رجل الأم اخذها واخذ قيمة اولادها من الأب يوم يختصمان ويرجع بذلك الأب على البائع الذى غره ولم يكن لمولى الأمة على ما اكتسب الولد سبيل ولم يكن فى ذلك غرور ، فكذلك ما اكتسب العبد والأمة لا غرور فيه انما الغرور فيهما وفيما كان فيهما من زيادة مما للغرماء ان يبيعوه فى دينهم .

ولو قال الذى غرهم بايعوا عبدى هذا فقد اذنت له فى التجارة ففعلوا ذلك فليحقه دين كثير ثم اقام رجل البيعة انه عبد له مأذون له فى التجارة كان الدين على حاله يباع فيه الا ان يفديه المولى ولا ضمان على الذى غرهم منه لأنهم يتبعونه بدينهم فياخذونه منه ويتبعونه فيه فلا يغرهم لمن (١) كان العبد الذى امرهم بمبايعته او لغيره .

ولو قال لهم الذى امرهم بمبايعته ان هذا عبد فلان وقد امرنى ان آذن له فى التجارة فبايعوه ففعلوا فليحقه دين كثير ثم قدم المولى فأنكر أن يكون امره بذلك فهذا او قوله لهم هو عبدى فبايعوه سواء فى جميع ما وصفت لك . ولو كانت قال لهم هذا عبد فلان وقد امرنى ان آذن له فى التجارة

(١) كذا والظاهر « فلم يغرهم » له - ح

فقد اذنت له ، ولم يقل لهم بايعوه فبايعوه فلحقه دين كثير ثم قدم مولاه فأنكر  
أن يكون امره ، فلا ضمان على الذى اذن له فى التجارة ، والدين على العبد اذا  
عتق يوما من دهره .

ولو أن رجلا جاء بسلام صغير الى السوق وهو يعقل الشراء والبيع فقال  
ان هذا ابنى فبايعوه فقد اذنت له فى التجارة فبايعوه فلحقه دين كثير ثم اقام  
رجل البيعة انه ابنه ولم يكن اذن له فى التجارة فقضى له به فعلى الذى غرهم منه  
ان يضمن لهم جميع الدين الذى لحقه لانه غرهم منه حين امرهم بمبايعته .  
ولو كان قال هو ابنى وقد اذنت له فى التجارة ولم يقل بايعوه فلا ضمان  
عليه فى شيء مما لحقه من دين وان كان غير ابنه فأما اذا قال لهم بايعوه فقد غرهم  
منه فيضمن جميع دينهم اذا كان غير ابنه وكان محجورا عليه ، فان قال قائل  
وكيف يكون غارا فى الحر وهو لا يملكه قيل له كما يكون غارا فى الحرة (١) اذا  
زوجها على انها حرة فولدت اولاد اثم استحقها مستحق غرم الآن (٢)  
قيمة الأولاد ورجع بها على الذى غره وزوجه وهو لا يخبره انها امة  
له انما اخبره انها حرة وكذلك الغلام الصغير اخبرهم انه ابنه وان الامر  
جائز عليه وامرهم بمبايعته فان وجد الغلام ابنا او عبدا غيره رجع عليه  
بجميع الدين لأنه غرهم من جميع الدين فى جميع هذه المسائل (٣) فسمع هذه المقالة  
منه بعض اهل السوق ولم يسمعها بعضهم فباعه من سمع ومن لم يسمع ومن علم  
ومن لم يعلم (٤) خاصة دون من علم بما قال لهم الذى غرهم فذلك كله سواء  
والأمر فيه على ما وصفت لك .

ولو أن كاتباً او عبداً ما ذوّناله فى التجارة اتى السوق برجل فقال  
بايعوا هذا فانه عبدى وقد اذنت له فى التجارة فبايعوه فلحقه دين كثير ثم قامت

---

(١) كذا و الظاهر « المرأة » (٢) كذا - والظاهر « الاب » - ح (٣) بهامش نسخة  
مولانا ابى الوفاء « الظاهر ان اول المسئلة سقط من الكتاب » وكذلك اوجاء  
بسلام صغير وقال هذا ابنى واذنت « فى التجارة » او ما يشاكله (٤) هنا سقط آخر

البينة انه حرا واستحقه رجل انه عبد فان كان عبدا مستحقا فالمكاتب في ذلك  
العبد المأذون له في التجارة بمنزلة الحر في جميع ما وصفت لك فان كان حرا  
لم يلحق المكاتب والعبد مما غرشيء حتى يعتقا فاذا اعتقها لهما من ذلك ما يلحق الحر  
لانه اذا كان عبدا مستحقا فهو (١) غرا منه ، الا ترى انها لو باع امة في ايديها  
فولدت من المشتري ولد اثم استحقها رجل غم المشتري قيمة ولدها ورجع  
بذلك على المكاتب وعلى العبد المأذون له في التجارة لانها باعها والبيع من التجارة  
فغررها غرور فكذلك اذا امر ايمبا بعة العبد فغرورها غرور ويرجع عليها في  
الوجهين جميعا في حال رقبها واما اذا وجد الذي امر ايمبا يعتقه حرا فانما ضمانه عن  
حر ما لا فانما يلحقها ذلك اذا اعتقا ، الا ترى انها لو زوجها امرأة على انها حرة  
فاستحققت غرم الزوج قيمة الولد الذي ولدته له ولم يرجع عليها بالقيمة حتى  
يعتقا مالم يغرم على وجه البيع والشراء والتجارة فكذلك الذي وصفت لك .  
ولو أن رجلا حرا اتى اهل السوق برجل فقال بايعوا هذا فقد اذنت  
له في التجارة ولم يقل انه عبد لي فبايعوه فله حقه دين كثير ثم علم انه حرا وعبد  
لغيره لم يغرم الذي امرهم بمبايعته من الدين شيئا انما كان غاراضا منا اذا اخبرهم  
انه عبد وامرهم بمبايعته فجميع (٢) الاقرارين جميعا فان اخبرهم باحدهما ولم  
يذكر لهم الآخر فلا ضمان عليه في شيء من ذلك . وهذا كله قول ابي حنيفة  
وابي يوسف وقياسه وهو كله قولنا .

## املى في الطلاق

### ما تروث فيه المرأة

وقال ابو حنيفة اذا قال الرجل لامرأته في صحته او في مرضه ان كلت اباك او امك  
او طلبت حقك قبل فلان او اكلت او شربت او صليت الظهر فانت طالق ثلاثا  
ففعلت شيئا من ذلك وهو مريض مرض موته الذي مات فيه فانها تروثه ان مات وهي

(١) كذا او الظاهر « فيها » - ح (٢) كذا - والظاهر « بجمع » - ح .



فى العدة لانه حلف على شىء لما ان تفعله وليس له ان يمنعها من ذلك فاذا كان الامر كذلك وقد حلف عليه فى صحته او مرض (١) ورثت على كل حال وهذا قول ابى يوسف واما فى قولنا فان كانت حاقه على ذلك فى مرضه فالقول فيه ما قال ابو حنيفة وابو يوسف فى ذلك لانه تكلم باليمين وهو مريض فار من الميراث فحلف على امرها ان تفعله فليس له ان يحرمها الميراث بذلك، واما اذا حلف على شىء من ذلك فى صحته ففعله فى مرضه وتنع الطلاق عليها ولم ترثه شيئا لأن الكلام نخرج منه متى تمتع وهو غير فار ثم لم يحدث فعلا يقع به اطلاق وانما الذى اوقع الطلاق المرأة حين فعلت ما فعلت ولا ميراث لها وليست لأبى حنيفة حجة فى قوله انها ترث لأنه حلف على شىء لما ان تفعله لانه قد منعها الميراث فيما هو اشد من ذلك وفيما لا يقدر على رده فقال لو ان رجلا قال لامرأته فى صحته اذا جاء رأس الشهر فأنت طالق ثلاثا فجاء رأس الشهر وهو مريض مرضه الذى مات فيه انها لا ترث شيئا لانه تكلم بالطلاق وهو صحيح غير فار ثم وقع الطلاق بغير فعله فى مرضه فلا ترثه شيئا وهذا عندنا الصواب .

فاذا كان الطلاق يقع بفعلها فذلك ابعدها من الميراث الا ترى انه لو قال لها فى صحته اذا ولدت فأنت طالق ثلاثا او اذا قتت فأنت طالق ثلاثا او اذا حضت فأنت طالق ثلاثا فكان شىء من ذلك منها وهو مريض انها لا ترث شيئا وهذا امر لا يقدر على دفعه فهى فيه اعذر من امر لو شاءت ان تتركه تركته فيها سواء ولا ترث شيئا .

قال ابو حنيفة لو أن رجلا قذف امرأته فى صحته ومرض فطلبته بحقها فى مرضه الذى مات فيه فلا عن القاضى بينهما وفرق بينهما ثم مات وهى فى العدة ورثت ، وكذلك قول ابى يوسف، واما فى قولنا فان كان القذف فى مرضه الذى مات فيه فالقول ما قال ابو حنيفة وابو يوسف، وان كان القذف فى الصحة لم ترث شيئا .

وقال ابو حنيفة اذا آلى الرجل من امرأته فى صحته ثم مرض مرضه

الذى مات فيه فلم يقربها حتى بانث بالا بلاء ثم مات وهى فى العدة لم ترث شيئا وان كان الايلاء منه فى المرض ورثت ، وهذا قول ابى يوسف وقولنا .

وقال ابو حنيفة اذا قال الرجل لامرأته فى صحة او مرض انت طالق ثلاثا ان خرجت من منزلى او قال ان دخلت دار فلان او نحو هذا من الايمان اتى ينبغى لها ان تطيعه فيها فصنعت بعض ما حلف ( ١ ) عليه فحنث فى يمينه فى مرضه الذى مات فيه فانها لا ترثه فى الوجهين جميعا ووقع بفعلها وهو فعل لا ينبغى لها ان تأتبه الا باذن زوجها وكأنها وقعت الطلاق على نفسها فلا ترث شيئا ، وهذا قول ابى يوسف وقولنا .

فاذا قال الرجل لامرأتين له ان دخلتما دار فلان فأتتما طالقتان ثلاثا فقال ذلك فى صحته او فى مرضه الذى مات فيه قد دخلتما دار فلان فى مرضه الذى مات فيه فان كان دخلت احدهما قبل الأخرى وقع الطلاق عليهما جميعا حين دخلت الأخرى وورثت الاولى ان مات وهى فى العدة ولم ترث الأخرى شيئا لأن اليمين تمت ووقع الطلاق بفعلها . وان كانتا دخلتا جميعا معا لم ترثا شيئا لأن اليمين لم تتم الا بفعلها جميعا فكل واحدة منهما قد وقع الطلاق وتمت اليمين بفعلها مع فعل صاحبتهما فلا ميراث لواحدة منهما .

ولو قال لها فى صحة او مرض أتتما طالقتان ثلاثا اذا شئتما او قال لها طلقا انفسكما ثلاثا اذا شئتما او قال لها امركما فى ايديكما فى ثلاث تطليقات اذا شئتما او قال لها ولم يقل فى ذلك اذا شئتما ولكن قال امركما فى ايديكما فى ثلاث تطليقات فقالنا فى مرضه الذى مات فيه قد شئتما ما قلت لنا وطلقنا انفسنا ما جعلت انفسنا فقلنا ذلك جميعا معا او احدهما قبل صاحبتهما فلا ميراث لواحدة منهما وان كانت احدهما قد تقدمت صاحبتهما فى ذلك ، ولا يشبه هذا قواه ان دخلتما الدار فأتتما طالقتان ثلاثا هذا ان تقدمت احدهما صاحبتهما بالدخول ورثت الاولى ولم ترث الآخرة .

وكذلك الأفاعيل كلها واما ما وصفت لك من المشيئة وما جعل فى ايديها من الطلاق فان ذلك لم يقع الا برضاها والابطال لهما فكأنها اذنت له فى

ذلك ، الا ترى انهما لو قالتا قد اذنا لك في ان نطلقنا ذلك في موضعك ففعل فلم (١) يرثا شيئا ، وكذا لك او قالتا له في مرضه قد اذنا لك في ان نطلقنا ثلاثا فجعل ذلك الى غيره فطلقها ثلاثا لم يرثا شيئا واذا جعل المشيئة والطلاق في ايديها فطلقنا أنفسهما او شاء ما جعل اليهما فقد اذنا وهذا اوجب من الأذن منهما في مطلقتهما .  
 واو كان قال لهما ان تكلمتا فأتتا طالقتان ثلاثا فتكلمتا في مرضه الذي مات فيه معا او احدهما قبل صاحبتهما كان هذا وما وصفت لك من الدخول سواء وان كان كلاما لأنه ليس من امر الطلاق في قليل ولا كثير ، واما الذي وصفت لك لأى (٢) لا ابالى ايها تقدمت صاحبتهما في الذي يجعل الطلاق في ايديهما ويجعل مشيئة الطلاق في ايديهما فاما ان اجعل (٣) لهما شيئا غير الطلاق من غير (٤) مملوك او غيره وجعلها طالقتين قالتا ان (٥) فعلنا ذلك ، فهذا كما وصفت لك من امر الدخول ، واما ما كان من امر الطلاق الذي به تحرمان الميراث فذلك الذي ان وقع بفعلها او بمشيئته (٦) او انه جعل ذلك اليهما ففعلتا ذلك لم يرثا جميعا شيئا ففعلتا معا او تقدمت احدهما صاحبتهما ، الا ترى انه او قال لهما في مرضه الذي مات فيه اوفى محنته قد طلقكما بألف درهم اذا شئتما فشاء تا ذلك جميعا معا او احدهما قبل صاحبتهما في مرضه الذي مات فيه لم يرثا واحدة منهما شيئا ووجبت الالف عليهما تقسم على المهرين الذي (٧) تزوجهما عليهما فما اصاب مهر كل واحدة منهما لزمها ذلك لو رثته ولم يرثا شيئا من ذلك ولا غيره وكيف ترثان او ترث واحدة منهما وقد اختلفت منه بما وجب عليهما .

اخبرنا ابو سعيد (٨) قال اخبرنا محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن

---

(١) كذا والظاهر « لم » - ح (٢) كذا ولعله « فاني » (٣) الاصل « اجعل »  
 (٤) كذا والظاهر « عتق » (٥) كذا والظاهر « قد » - ح (٦) كذا  
 (٧) كذا والظاهر « اللذين » - ح (٨) بهامش نسخة مولانا ابى الوفاء ما لفظه  
 « كذا في الاصل ولعل الصواب ان يكون » اخبرنا ابى شعيب عن سليمان وهو  
 ابن شعيب الكيساني يروى هذا الكتاب عن ابيه شعيب عن الامام محمد .



ابراهيم قال اذا اختلعت المرأة من زوجها في مرضه الذى مات فيه وهى في العدة لم ترث شيئا وكذلك ما وصفت لك ، وهذا قول ابى حنيفة وابى يوسف وقولنا .

ولو أن رجلا قال لامرأتين له طلقا انفسكما ثلاثا فقال ذلك في صحته او في مرضه فطلقتا انفسهما ثلاثا في مرضه الذى مات فيه لم ترث واحدة منهما ان كانتا طلقتا جميعا معا وكذلك ان كانت احدهما تقدمت صاحبتهما الا ان كل واحدة منهما طلقت نفسها خاصة دون صاحبتهما .

ولو قالت كل واحدة منهما قد طلقت نفسي ثلاثا وصاحبتي فان كانتا قالتا ذلك جميعا معا لم ترثا شيئا وان كانتا قالتا ذلك احدهما قبل صاحبتهما ورثت الآخرة منهما ولم ترث الاولى شيئا لأن الاولى حين طلقت نفسها وصاحبتهما طلقتا جميعا معا ثلاثا ثلاثا قبل ان تنطق الثانية بشيء فتكلمت الثانية لم يقع (١) بقولها طلاق وانما وقع الطلاق عليهما جميعا بطلاق الاولى فلذلك ورثت الآخرة ولم ترث الاولى شيئا .

ولو لم يكن قال ذلك لهما واكنه قال لهما امر كما في ايديكما في ثلاث تطليقات والمسئلة على حالها فطلقت كل واحدة منهما نفسها ثلاثا جميعا معا او احدهما قبل صاحبتهما ورثتا جميعا ولم يقع على واحدة منهما طلاق لانهما لم تجعما على طلاق واحدة منهما حتى تجعما جميعا على ان تطلقا احدهما او تطلقا جميعا فيقع الطلاق بذلك ، فان اجتمعتا على ان تطلقا احدهما بعينهما جميعا معا واحدهما قبل صاحبتهما لم ترث التي طلقنا شيئا فان اجتمعتا على ان تطلقا انفسهما جميعا وقع الطلاق عليهما ولم ترثا شيئا وهذا كله قول ابى حنيفة وابى يوسف وقياسه وهو كله قولنا .

فاذا قال الرجل لامرأته في صحة او مرض مات فيه اذا دخلت انا وانت هذه الدار فانت طالق ثلاثا فدخلاها في مرض الزوج جميعا معا لم ترث المرأة لان الطلاق لم يتم الا بفعلها مع فعل زوجها .

ولو كان احدهما دخل قبل صاحبه فان كان الزوج دخل اول مرة فهذا والاول سواء ولا ترث المرأة شيئا .

وان كانت المرأة دخلت اول مرة ثم دخل الزوج وقع الطلاق وورثت المرأة ان مات وهي في العدة .

ولو كان قال لها انت طالق ثلاثا اذا شئت انا وانت ذلك والمسئلة على حالها فشاء ذلك جميعا في مرض الزوج الذى مات فيه معا او احدهما قبل صاحبه لم ترث المرأة شيئا لان الطلاق وقع بمشيئتها ومشئته زوجها فكأنها اذنت له في طلاقها .

ولو كان الزوج قال في صحته او في مرضه الذى مات فيه واذا دخلت انا وانت (١) هذه الدارقانت طالق ثلاثا فدخلاها جميعا في مرض الزوج الذى مات فيه او دخل احدهما قبل صاحبه فان كان الزوج حلف باليمين في مرضه ورثت المرأة في الوجهين جميعا .

فان كان حلف باليمين في صحته لم ترث في شيء من ذلك الا في خصلة واحدة ان دخل الرجل الاجنبى قبل الزوج (٢) ثم دخل الزوج بعد ذلك ورثت المرأة لأن اليمين انما تمت بدخول الزوج وكأنه طلقها في مرضه طلاقا مستقبلا ، فان دخلا جميعا معا واليمين في الصحة لم ترث المرأة لأن الزوج حلف على اليمين وليس بقار من الميراث يوم حلف لانه حلف وهو صحيح ولم يقع الطلاق في المرض بفعله خاصة فيكون كأنه مطلق في مرضه فلها لم يقع بفعله خاصة لم ترث شيئا .

وكذلك لو قال الزوج لامرأته اذا شئت انا وفلان فانت طالق ثلاثا فقال في صحته او في مرضه الذى مات فيه ثم شاء الزوج والرجل الاجنبى طلاق المرأة جميعا معا او احدهما قبل صاحبه فان كانت اليمين كانت منه في المرض

---

(١) كذا والظاهر من التفصيل الآتى « انا وفلان » او نحوه فاما مسئلة اذا قال « اذا دخلت انا وانت » فقد تقدمت تأمل - ح (٢) الاصل « قبل الدين » كذا .

ورثت المرأة في ذلك كله ؛ وان كانت اليمين منه في الصلحة لم ترث في شيء .  
من ذلك الا في خصلة واحدة ان شاء الرجل الاجنبي اول مرة ثم شاء الزوج  
بعد ذلك قرث المرأة لأن المشيئة انما تمت بمشيئة الزوج فوقع الطلاق بها فكأنه  
طلاق مستقبل من الزوج . وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف  
وهو كله قولنا .

### تم الجزء

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين  
وسلم تسليما كثيرا وحسبنا الله تعالى ونعم الوكيل . يتلوه امل في الفرائض .  
ما كتب حضرة الاستاذ الفاضل مولانا ابو الوفاء دام فضله في ابتداء  
هذه النسخة ندرجه توثيقا لهذه النسخة الا نيقة المحفوظة في الخزانة الاصفية  
بميدراآباد الدكن تحت رقم - ١٤٦

وكان على اول صفحة الكتاب المنقول عنه احد عشر سطرا مكتوبة لكن  
بعض حروفها كانت ممحوة بالمداد فانا اكتب لك ذلك المكتوب بعينه واترك  
البياض موضع المحو وهو هذا .

وقف وحسن وسبل وتصدق العبد الفقير الى الله تعالى المقر الاشرف  
الحال السيفى صبر ..... الملكى الغافرى ..... اعنى الجزء المبارك  
على المشتغلين بالعلم للسيفى ..... ( فى المدرسة ) .

الحنفية المجاورة بجامع طولون الرضوية للمقر الاشرف المشار اليه اولا  
احسن الله اليه وغفر له ولوالديه وللسلمين لينتفعوا بذلك فى الاشتغال  
والكتابة منه ليلا ونهارا ولا يعطى لأحد الا برهن فهو بحيث لا يخرج من  
المدرسة المذكورة ولا يباع ولا يرهن ولا يوهب ولا يبدل ولا يغير وتقا  
مصححا من الواقف بهذا الوقف ابتغاء وجه الله العظيم فمن بدله بعد ما سمعه فانما  
اثمه على الذين يبدلونه والله سميع عليم .



## خاتمة الطبع

الحمد لله الذى وفق من اختاره للتفقه فى الدين ويسر لحفظ دينه ائمة هداة مهديين  
 قروا اصول الشريعة وحققا ثقتها واوضحوا غوامض الاحكام ودققا ثقتها .  
 واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد أن محمد عبده ورسوله صلى الله  
 وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه .

اما بعد فقد تم بحمد الله تعالى طبع هذا الجزء من الامالى للامام الهمام محمد بن الحسن  
 الشيبانى صاحب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان بن ثابت رضى الله عنهما وجزاهما  
 عن الاسلام والمسلمين خير الجزاء .

بمطبعة الجمعية الدامية المشهورة بدائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الآصفية  
 حيدرآباد الدكن حرسها الله تعالى عن افتن فى ظل الملك المؤيد المعان الذى اشتهر  
 فضله فى كل مكان صاحب الجلالة السلطان بن السلطان سلطان العلوم مظفر

الممالك آصف جاه السابع مير عثمان على خان بهادر لازالت مملكته بالعرز والبقاء ،  
 دائمة التقدم والارتقاء ، وهذه الجمعية تحت صدارة ذى الفضائل السنية والمفاخر  
 العلية النواب السير حيدر نواز جنك بهادر رئيس الجمعية ورئيس الوزراء فى  
 الدولة الآصفية ، والعالم العامل بقية الافاضل النواب محمد يار جنك بهادر ،  
 وتحت اعتماد الماجد الاريب الشريف الشيبان النواب مهدي يار جنك بهادر  
 عميد الجمعية ووزير المعارف والمالية فى الدولة الآصفية ومعين امير الجامعة  
 العثمانية ، وضمن ادارة العالم المحقق والفاضل المدقق مولانا السيد هاشم الندوى  
 معين عميد الجمعية ومدير دائرة المعارف ادام الله تعالى درجاتهم سامية  
 ومحاسنهم زاكية .

وعنى بتصحيحه من افاضل دائرة المعارف وعلمائها مولانا السيد هاشم الندوى

ومولانا الحبيب عبد الله بن احمد العلوى ومولانا الشيخ عبد الرحمن اليماني  
غفر الله ذنوبهم وستر عيوبهم .

وكان تمامه يوم الخميس السادس والعشرين من شهر ربيع الاول سنة ١٣٦٠  
وانحر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد نبيه  
الامين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين الى يوم الدين .

بسم الله الرحمن الرحيم

نبذة من اللآلى المكنونة فى الامالى

هذا جزء من الامالى للامام الهمام الفقيه الكبير محمد بن الحسن ابى عبد الله الشيبانى صاحب الامام الاعظم ابى حنيفة رضى الله عنهما رواه عنه شعيب ابن سليمان وعنه ابنه ( راوى الكيسانيات ) سليمان بن شعيب الكيسانى رحمه الله تعالى .

قال الاستاذ الفاضل ابو الوفاء « واما راوى الكتاب سليمان بن شعيب الكيسانى وابوه شعيب صاحب عهد ( الامام ) فذكرهما فى رجال الطحاوى العيى - قال من اختصره سليمان بن شعيب بن كيسان الكلبى ابو محمد المصرى عن خصيف بن نافع وايسه وعنه الطحاوى - قال العيى فى المغانى ابوه شعيب من اصحاب عهد بن الحسن صاحب ابى حنيفة ذكره ابو اسحاق فى الطبقات من اصحاب عهد وذكره الحافظ ابو القاسم يحيى بن على فى ذيله على تاريخ الغرباء الذين قدموا مصر - وذكر انه توفى فى سنة ثمان وسبعين ومائتين روى عن ابيه شعيب قال قال ابنى يوسف قال قال ابو حنيفة لا ينبغي للرجل ان يحدث الا بما يتحفظ من يوم سمعه الى يوم يحدث به - وذكر ابن يونس شعيب بن سليمان فى الغرباء الذين قدموا مصر وقال كوفى قدم مصر وتوفى سنة اربع ومائتين . قلت ابنه سليمان بن شعيب احد مشايخ الطحاوى روى عنه كثيرا - ذكر فى الباب فى تهذيب الانساب ان سليمان بن شعيب هذا مصرى يروى عن ابيه واسد بن موسى وغيرهما وان مولده سنة خمس وثمانين ومائة وتوفى فى صفر سنة ثلاث وتسعين ومائتين قال وكان ثقة . وقال الحافظ ابن حجر فى آخر ترجمة سليمان بن شعيب بن الليث بن سعد المصرى من كتابه لسان الميزان - فاما سليمان بن شعيب الكيسانى المصرى فوثقه العقيل واصله من نيسابور يروى عن اسد بن موسى وخالد بن نزار ووهب بن جرير وعدة وروى عنه الطحاوى والحصائرى وآخرون ومات سنة ٢٧٨ . انتهى ما فى



تلخيص معاني الاخبار، قلت و ما في الجواهر المضيئة ان سليمان من اصحاب محمد روى عنه النوادر فهو لأن الذي من اصحاب الامام محمد روى النوادر عنه هو ابو سليمان شعيب كما ذكره هو بعد ذلك من ترجمة شعيب، قلت وذكره السمعاني في الانساب فقل ابو محمد سليمان بن شعيب بن سليمان بن سليم بن كيسان الكلابي من اهل مصر يروي عن ابيه واسد بن موسى وطبقتهما روى عنه ابو الحسن علي بن محمد المصري وكان مولده بمصر سنة ١٨٦ وتوفي في صفر سنة ٢٧٢ وكان ثقة - قلت فعلم ان ما ذكره صاحب التلخيص ناقلا عن تهذيب الانساب بان وفاته سنة ٢٩٣ فهو تصحيف سبعين وكذلك ولادته سنة ١٨٦ خلاف ما ذكره صاحب اللباب والحافظ ابن حجر مجد في اللسان بانه كان في سنة ١٨٥ وكذلك اذ ذكره الحافظ ابو القاسم بان وفاته في سنة ١٧٨ يخالف لما ذكره غيره فتنبه.

### الكيسانيات

قال ابن النديم في فهرسته (١) كتاب امانى مجد في الفقه وهي الكيسانيات، وقال صاحب كشف الظنون (٢) الكيسانيات مسائل رواها سليمان بن شعيب الكيسانى عن مجد بن الحسن. وقال المولى عبد القادر في الجواهر المضيئة (٣) سليمان بن شعيب بن سليمان الكيسانى من اصحاب مجد -

## ترجمة الامام محمد رضى الله عنه

محمد بن الحسن ويكنى ابا عبد الله وهو مولى لبنى شيان ولد بواسط ونشأ بالكوفة وصحب ابا حنيفة واخذ عنه الفقه ثم عن ابي يوسف وصنف الكتب ونشر علم ابي حنيفة ويروي الحديث عن مالك ودون الموطأ .  
روى عنه الامام الشافعى ولازمه وانتفع به وقال اخذت - وفي رواية سمعت من مجد بن الحسن وقربيع ومارأيت رجلا سمينا افهم منه . قال وكان اذا تكلم

(١) ابن النديم صفحه - ٢٨٧ (٢) كشف الظنون ج ٢ صفحه ٤٠ . (٣) الجواهر

خيل لك ان القرآن انزل بلغته قال ومارأيت سميتا اخف روحا من محمد بن الحسن ومارأيت افصح منه وكان يملأ القلب والعين حكاة ابو عمرو . وكان ايضا مقدما في علم العربية والنحو والحساب وفي الفطنة ولى القضاء لرشيد بالركة فاقام بها مدة ثم عزل عنها ثم سار معه الى الري وولاه القضاء بها فتوفى بها سنة سبع وثمانين ومائة وهو ابن ثمان وخمسين سنة - الجواهر المضيئة ج ٢ ص ٤٣ و ٤٤ - .

هذه الامالى متضمنة على مسائل الغصب والدغوى والمرا بحة ، والبيع والصرف والطلاق والكفالة والحوالة والشركة والدية والعبد الماذون له في التجارة وعلى مسائل صغار مفيدة .

ومن اهم ما اودع في هذه الاجزاء ان المسائل الفقهية قد شرحت بعبارة مليحة را ئقة يفهم الطالب بادي التفكير فيها ويستشهد بذلك ان علماء المتقدمين الذين هم دونوا العلوم القديمة والفنون العصرية في القرون الخالية كانوا يعتنون باللغة لتسهيل العلوم والفنون وبذلك استفاد الطلبة منهم اكثر مما استفاد . رحمهم الله اجمعين .

ثم نذكر أن المصنف رحمه الله قد بحث في هذه الامالى عن مسائل غريبة جزئية وكلية تبنى عليها الاصول والفروع الفقهية مثلا

- |     |                                   |                |
|-----|-----------------------------------|----------------|
| (١) | عيار التقود في الازمنة القديمة    | فليلاحظ صفحة ٥ |
| (٢) | الميراث اذا عقد على اكثر من اربع  | ١١             |
| (٣) | بيع المواضعة                      | » ١٢           |
| (٤) | الالتزام في البيع على تقديم المال | » »            |
| (٥) | المشتري لا يفارق البائع في الصرف  | » ١٦           |
| (٦) | الاختلاف في العارية               | » ٢٠           |
| (٧) | الاجارة والعارية سواء             | » »            |
| (٨) | جمع الايلاء والظهار               | » ٣٠           |
| (٩) | بطلان الايلاء والظهار             | » ٣٢           |

٣٣	فليلاحظ صفحة	(١٠)	العارية مؤداة
٣٤	»	(١١)	الفاظ الضمانة
»	»	(١٢)	الفاظ الكفالة
٣٥	»	(١٣)	معنى التوى
٤٠	»	(١٤)	الوضيعة على رأس المال
٤١	»	(١٥)	الشركة والمضاربة لا تفسد ان بالشروط
٤٤	»	(١٦)	شركة القصارين
»	»	(١٧)	ذكر القبالة
٤٥	»	(١٨)	اكتراء الدابة
٤٦	»	(١٩)	دية قطع اللسان
»	»	(٢٠)	القاء الرجل في الماء
٥٠	»	(٢١)	الكفلاء بعضهم عن بعض
٥١	»	(٢٢)	وضع الحجر في طريق المسلمين
»	»	(٢٣)	لبس الطليسان في الطريق
»	»	(٢٤)	الباس امر لا بد منه
٥٢	»	(٢٥)	السائق والقائد والراكب ضامنون
٥٣	»	(٢٦)	العائر ضامن للدية
٥٥	»	(٢٧)	البهائم لا تشبه في الضمان بني آدم
٥٦	»	(٢٨)	متى تخرج الدابة من سياق الرجل
»	»	(٢٩)	ما تلف من الهبة في يد البائع

قد طبعنا بحمد الله تعالى هذه الا مالى لتسفيد مما فيها من المعاني اللطيفة والمسائل الغريبة بمن الله وكرمه حتى نجد بقية الاجزاء المفقودة من هذا الاصل وذلك



في العهد الميمون عهد جلالة الملك سلطان العلوم نظام الملك آصف جاه السابع السلطان  
 مير عثمان علي خان بهادر خلد الله ملكه ودولته لأن حضرة السلطان من اوجد  
 كهوف العلم والفضل للمسلمين فابقاه الله تعالى حرزا للامة الاسلامية ويطيل الله  
 عمر ولي عهده الاعظم المخاطب بالنواب اعظم جاه بهادر وابنه المعظم المخاطب  
 بالنواب معظم جاه بهادر وسائر اولاده واحفاده الامجاد - آمين  
 وقد اشترك في تصحيح هذه الاجزاء حضرة الاستاذ القاضى  
 مولانا الشيخ عبد الرحمن اليماني ومولانا الاستاذ الاديب حبيب عبد الله  
 الحضرمي ادامهم في الله خدمة العلم والادب - وقد استفدنا من نسخة الاستاذ  
 الجليل مولانا ابي الوفاء دام فضله استاذ الفقه بالمدرسة النظامية ، قدمنا  
 محضاً لخدمة العلم والدين فاشكره شكراً جزيلاً .

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

خادم العلم

السيد هاشم الندوي

مدير دائرة المعارف العثمانية

صفحة	
٢	مسئلة
»	ضياع الدين
٣	قول رب المال مع يمينه
»	غصب المال
٤	الناس لا يتبايعون الا على الحياد
»	المشتري يصدق على فساد البيع
٥	قول المشتري مع يمينه
»	عيار النقود في ذلك العصر
٦	الوصل والقطع سواء
»	مسئلة في الدعوى - الدار المشاعة
»	مسئلة للؤلؤى مترواية الكيساني
»	العقد على اكثر من اربع
١١	الميراث اذا عقد على اكثر من اربع
»	املى في المراجعة
١٢	البيع مواضعة
»	الاتزام في البيع على تقديت المال
١٣	الاعتبار على رأس المال في البيوع
»	بيع التولية
١٤	املى في البيوع والصرف
١٥	ما يفعل القاضى عند الخصومة في البيع
»	هلاك الثمن عند امين القاضى

المشتري لا يفارق البائع في الصرف ١٦

صفات بيع الصرف ١٧

أملى في الغصب »

بناء الغاصب »

بيئة المغصوب ٢٠

الاختلاف في العارية »

بيئة المعير »

البيئة للمستعير »

الاجارة والعارية سواء »

الخيار سنة ٢١

صفة الهبة ٢٢

قول الموهوب له »

البيئة للواهب »

قتل العبد المغصوب ٢٣

البراءة من ضمان الغصب ٢٤

أملى في الطلاق »

الخلاف في الطلاق ٢٥

الطلاق قبل التزويج ٢٧

حروف الاتصال ٢٨

أملى في الطلاق »

من آثار الصعابة ٢٩

جمع الطلاق »

جمع الايلاء والظهار ٣٠

الايلاء قبل الطلاق ٣١



بطلان الأيلاء والظهار	٣٢
أملى في الكفالة والحي الت	٣٣
العارية مؤداة	»
المنحة مردودة	»
الدين مقضى	»
الزعم غارم	٣٥
معنى التوى	»
الفاظ الكفالة	٣٦
صفة البراءة	»
تقد المال	٣٧
أملى مسائل صغار اختلفت	٣٨
صفة التوديع	»
صفة المسكاتبة	٣٩
صفة للرهن	»
أملى في الشركة	٤٠
الوضيعة على رأس المال	»
الشركة والمضاربة لا تفسد ان بالشروط	٤١
الشرط في الشركة	٤٢
شركة القصارين	٤٤
ذكر القبالة	»
أملى مسائل صغار اختلفت	٤٥
اكتراء الدابة	٤٥

»	خدمة الغلام
٤٦	دية قطع اللسان
»	القاء الرجل في الماء
»	املى في الكفالة
٤٨	قول المعطى
٥٠	الكفلاء بعضهم عن بعض
»	الضمان على الدافع
»	املى في الدية تكون في الطريق
»	الضمان على الدفع
٥١	وضع الحجر في طريق المسلمين
»	لبس الطيلسان في الطريق
»	اللباس امر لا بد منه
٥٢	السائق والقائد والراكب ضامنون
»	الضمان على المريض اذا وقع على انسان
٥٣	دية الميتين على واضع الحجر
»	العائر ضامن للدية
٥٤	تضمن العاقلة الجناية على نفس
٥٥	البهائم لا تشبه في ذلك بني آدم
»	السائق الزاجر للدابة ضامن
٥٦	متى تخرج من سياق الرجل
»	املى مسائل صغارا مختلفة
»	ما تلف من الهبة في يد البائع
٥٧	الطلاق اذا شاءت

» املى فى العبد المأذون له فى التجارة

٥٨ الغرور فى التجارة

» اداء الدين قبل التدبير

٥٩ اذا كانت الامة مأذونا لها فى التجارة

٦٠ للغرماء ان يضمنوا

٦١ يبيع الغلام الصغير

٢٦- املى فى الطلاق ماترت فيه المرأة

٦٢ متى تمنع المطلقة عن الميراث

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠



١

فهرس الخطأ والصواب الذي في الجزء المطبوع  
من أمالي الإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله.

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٦	٤	أهـى لك من ثمن	أهـى لك عليه من ثمن
٧	٤	قال المقر له	قال للمقر له
١٢	٥	يبعه	يبعه
١٦	٧	قام	اقام
١٩	١٥	الغلب صبر	الغاصب
٣٤	٩	فان الوارث كان	فان كان الوارث
»	١١	فان كان الوارث	وان كان الوارث
٣٩	٢٢	او انسان	او انسانا
٤١	٨	فاسد	فاسدا
»	١٦	رزقها	رزقها
»	٢٢	يعمله	يعمله
٤٤	١٠	ووضيعة	ووضيعة
٤٥	٢٥	بال مال ( حاشية )	بالمال
٥٣	٩	العاثر الثاني انسانا	العاثر بالعاثر الثاني انسانا
٥٥	١	عاقلته	عاقله
»	١٠	وقتها	او وقتها
»	٢٠	»	»
٥٨	٥	لحقهم	لحقهم

صفحة	سطر	خطاً	صواب
٦٠	٢٢	فهذا او قوله	فهذا وقوله
٦٢	٢	العبد	والعبد
»	٣	فما غر	فما غرا
٦٥	٤	فقد اذنا	فقد اذنا له في ذلك
٦٦	٧	احدها	احداها
»	١٨	تجمعنا	تجمعنا
٦٦	٢٣	المرأة لان الطلاق	المرأة شيئاً لان الطلاق
٦٨	٥	واي يوسف وهو كله	واي يوسف وقياسه وهو

Barakat al-Majma' al-Qur'ani Office,  
Qomana Oriental Publication Bureau  
Qomana University, Hyderabad - 500 007.

Ar. Cat. No. ....

Ar. Cat. Price Rs. ....

Order No. ....

Received by ....

